خدمات أكاديمية
كفاءات وطنية
معايير عالمية
دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
UNIVERSITY
drasah1
www.drasah.com
00966555026526
00966560972772
info@drasah.com

خدماتنا

شركة دراسة
للاستشارات و الدراسات والترجمة

- توفير المراجع العربية والأجنبية
- التحليل الاحصائي وتفسير النتائج
- الاستشارات الأكاديمية
- جمع المادة العلمية
- الترجمة المعتمدة

drasah1
info@drasah.com
00966555026526
00966560972772
drasah.com

دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
تواصل معنا
00966555026526
00966560972772
متواجدون على مدار الســـاعة

دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال

في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

إعداد

جهاد ماجد أبو شخدم

المشرف

خليل محمود الرفاعي

أستاذ دكتور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص المحاسبة

كلية الدراسات العليا

جامعة البلقاء التطبيقية

السلط– الأردن

حزيران، 2021

الملخص

دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال
في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

إعداد

جهاد ماجد أبو شخدم

المشرف

خليل محمود الرفاعي

أستاذ دكتور

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال من وجهة نظر العاملين في الدوائر الرقابية والإشرافية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أغراض الدراسة، وتم إجراء هذه الدراسة على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها أربعة مصارف بفروعها الموزعة داخل الأردن.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة موجهة الى العاملين في الدوائر الإشرافية والرقابية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، حيث تم توزيع (75) استبانة وتم استرداد (70) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بعد استبعاد (5) استبانات لعدم اكتمال الإجابة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية تتناسب مع أهداف الدراسة من خلال برنامج (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دور إيجابي للمحاسبة الجنائية بأبعادها (المؤهلات العلمية، والمهارات المتخصصة، وأساليب التدقيق) في الحد من عمليات غسل الأموال من وجهة نظر العاملين في الجهات الإدارية والرقابية والإشرافية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

وقد تم الخروج بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تركيز إدارة المصارف الإسلامية في الأردن على إتباع مجموعة من البرامج للتأهيل المستمر للموظفين، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية التي تتعلق بعمليات غسل الأموال والأساليب المتعلقة بها وإيجاد استراتيجيات جديدة للوصول إلى أفضل الأهداف.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الجنائية، عمليات غسل الأموال، المصارف الإسلامية.

Abstract

The Role of Forensic Accounting in Preventing Money Laundering Operations in Islamic Banks Operating in Jordan

Prepared by:
Jihad Majed Abu Shukdum

Supervisor:
Khalil Mahmoud Al-Refae
professor

The study aimed at identifying the role of forensic accounting in preventing money-laundering operations from perspective of staff working in regulatory and supervisory departments at Islamic banks operating in Jordan. The study used descriptive and analytical approach that commensurate with the study objectives. The study was carried out on the four Islamic banks operating in Jordan, with their branches distributed inside Jordan.

To achieve the study objectives, a questionnaire was designed for staff working in supervisory and control departments, whereby (75) questionnaires were distributed and (70) received, which are valid for statistical analysis, and the other (5) questionnaires were excluded for the lack of responses. Several statistical methods were used that are commensurate with the objectives of the study through (SPSS) software.

The study found a set of results, most notably of which that there was a positive role for forensic accounting in its dimensions (educational background, specialized skills, and auditing methods) in preventing money-laundering operations from perspective of staff working in administrative, regulatory and supervisory department at Islamic banks operating in Jordan.

The study came up with some recommendations, including that the managements of Islamic banks operating in Jordan should focus on using a set of programs for continuous training of the staff, by holding training courses on money-laundering operations and techniques related thereto, and finding new strategies to reach the best goals.

Keywords: Forensic Accounting, Money-Laundering Operations, Islamic Banks.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	ب
تعهد وإقرار	ج
الآية الكريمة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ي
ملخص الدراسة باللغة العربية	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
1-3 أهمية الدراسة	4
1-4 أهداف الدراسة	5
1-5 أنموذج الدراسة	5
1-6 فرضيات الدراسة	6
1-7 مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: المحاسبة الجنائية	
2-1-1 نشأة المحاسبة الجنائية	10
2-1-2 تعريف المحاسبة الجنائية	11
2-1-3 أهداف المحاسبة الجنائية	13
2-1-4 أهمية المحاسبة الجنائية	15
2-1-5 خدمات المحاسبة الجنائية	17
2-1-6 أوجه الاختلاف بين المحاسبة الجنائية والتدقيق	18
2-1-7 متطلبات المحاسبة الجنائية	20
المبحث الثاني: عمليات غسل الأموال	
2-2-1 تمهيد	24
2-2-2 مفهوم غسل الأموال	24
2-2-3 خصائص جريمة غسل الأموال	27
2-2-4 الأنشطة الغير مشروعة للأموال المغسولة	29
2-2-5 عناصر غسل الأموال	31

الموضوع	الصفحة
2-2-6 مراحل عمليات غسل الأموال	32
2-2-7 أسباب تفشي ظاهرة عمليات غسل الأموال	34
2-2-8 أثار جريمة غسل الأموال	36
2-2-9 مكافحة عمليات غسل الأموال	38
المبحث الثالث: المصارف الإسلامية	
2-3-1 نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية	40
2-3-2 مفهوم المصرف الإسلامي	41
2-3-3 أساليب استغلال المصارف في عمليات غسل الأموال	41
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	
2-4-1 الدراسات باللغة العربية.	44
2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية.	53
2-4-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	57
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3-1 تمهيد	60
3-2 منهجية الدراسة	60
3-3 مجتمع وعينة الدراسة	61
3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات	63
3-5 أداة الدراسة	64
3-6 صدق وثبات أداة الدراسة	65
3-7 ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة	68
3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة	72
الفصل الرابع: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
4-1 تمهيد	74
4-2 وصف خصائص عينة الدراسة	74
4-3 وصف متغيرات الدراسة	77
4-4 اختبار فرضيات الدراسة	85
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 النتائج	97
5-2 التوصيات	100
المراجع باللغة العربية	101
المراجع باللغة الانجليزية	110
الملاحق	113
الملخص باللغة الإنجليزية	120

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- أنموذج الدراسة
- أسئلة وفرضيات الدراسة
- مصطلحات الدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تعد جريمة غسل الأموال (تبييض الأموال) من أهم الظواهر السلبية العالمية والتي عرفها العالم حديثا، إذ تكمن خطورة هذه الظاهرة في تأثيرها على الدول من جميع النواحي سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، والتي من شأنها أن تلقي بآثارها سياسيًا لتصيب المجتمع بشلل يعيق عملية نموها وعدم القدرة على إدارة النقد وإسهامها في حدوث تدهور عام في الأداء الاقتصادي، حيث يشكل هذا النوع من الجرائم الاقتصادية تهديدًا للاستثمار والاستقرار ونشر الجرائم الأخرى كالإرهاب وغيره (البياتي وسماره، 2013).

تعد المصارف من أهم المؤسسات التي تتدفق من خلالها الأموال غير النظيفة، وذلك لما تمتاز به هذه المصارف من تشعب وتداخل العمليات المصرفية وسرعتها، وهذا يؤكد على دورها الرئيسي لإبعاد الأموال غير النظيفة عن مصادرها غير المشروعة وإضفاء الطابع الشرعي عليها، ومع تطور العمليات المصرفية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة يمكن للمصارف استخدامها بشكل مخالف للقوانين خاصةً أنّ تلك العمليات تطبق بصورة آلية وتحتاج إلى وقت وجهد وتكاليف لمراقبتها (عيسى، 2013).

تعتبر المحاسبة الجنائية من أهم الوسائل المستخدمة للحد من الغش المالي والاحتيال، حيث تعمل على الربط بين المحاسبة والمراجعة والقانون من خلال مجموعة من المهارات المتخصصة، والاستعانة بالقوانين والتشريعات من أجل التحري والتحقيق في القضايا ذات الطابع المالي والعمل على تسويتها بصورة عادلة، كما اعتبرت المحاسبة الجنائية أداة شاملة للتحري (برغل، 2015).

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

مع زيادة انتشار حالات الاحتيال والفساد المالي وعمليات غسل الأموال في المؤسسات المصرفية التي تؤثر سلبًا على اقتصاد العديد من دول العالم، أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير مجالات تعمل على التقليل من عمليات غسل الأموال؛ ولذلك لابد من أخذ عدة إجراءات وقائية يتوجب على المصارف الإسلامية العمل بها للحد من عمليات غسل الأموال.

ولعل أبرز هذه المجالات هي المحاسبة الجنائية التي تعمل على مواجهة عمليات غسل الأموال وهذا ما يدفع نحو التوجه إلى تطبيقها على قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

من هنا يمكن تسليط الضوء عما إذا كانت المحاسبة الجنائية لها أثر فعال يمكن أن تقوم بالحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وفي إطار ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- ما هو دور تطبيق المحاسبة الجنائية في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن في الحد من عمليات غسل الأموال؟

ويتفرغ منه الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هو دور المهارات المتخصصة في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن في الحد من عمليات غسل الأموال؟
2) ما هو دور المؤهلات العلمية في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن في الحد من عمليات غسل الأموال؟
3) ما هو دور أساليب التدقيق في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن في الحد من عمليات غسل الأموال؟

4) ما هو دور الركائز البيئية في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن في الحد من عمليات غسل الأموال؟

1-3 أهمية الدراسة:

تناولت هذه الدراسة قطاع من أهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، لذلك تتبع أهمية الدراسة من الجوانب التالية:

1-3-1 الأهمية العلمية:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المحاسبة الجنائية إذ تأتي في وقت تزداد به عمليات الفساد المالي والإداري، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تلقي الضوء على أحد الجوانب المهمة في مجال المحاسبة وهي المحاسبة الجنائية، ودورها بالتصدي لعملية غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

كما تسهم في نشر الوعي في القطاع المصرفي الإسلامي وتعريفهم بعمليات غسل الأموال وإدراك أهمية المحاسبة الجنائية ومساهمتهم في كشف عمليات غسل الأموال.

1-3-2 الأهمية العملية:

بناءً على النتائج التي تقدمها الدراسة سوف نتوصل إلى عدد من التوصيات هدفها توفير بيئة عمل في قطاع المصارف الإسلامية مدركة بآلية ومهارة المحاسبة الجنائية.

كما تعمل على تجنب حدوث عمليات غسل الأموال والاحتيال في قطاع المصارف الإسلامية قبل وقوعها.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي للبحث في دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال، من خلال إجراء دراسة ميدانية تشمل قطاع المصارف الإسلامية في الأردن. كما وتهدف إلى أهداف ثانوية أبرزها:

1) توضيح مفهوم المحاسبة الجنائية من خلال أهدافها وأساليبها وأهميتها في قطاع المصارف الإسلامية في الأردن.
2) توضيح مفهوم عمليات غسل الأموال وخصائصها ومصادرها ومراحلها ومخاطرها للحد من هذه الظاهرة في قطاع المصارف الإسلامية في الأردن.
3) التعرف على دور تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات والمهارات والخبرات للحد من غسل الأموال.

1-5 أنموذج الدراسة:

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء إطارها النظري ومضامينها الميدانية تصميم أنموذج فرضي؛ وذلك لبيان أثر المتغير الأول (المتغير المستقل) في المتغير التابع ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

1) **المتغير المستقل:** المحاسبة الجنائية من حيث (المهارات المتخصصة، المؤهلات العلمية، أساليب التدقيق، والركائز البيئية).
2) **المتغير التابع:** الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية في الأردن.

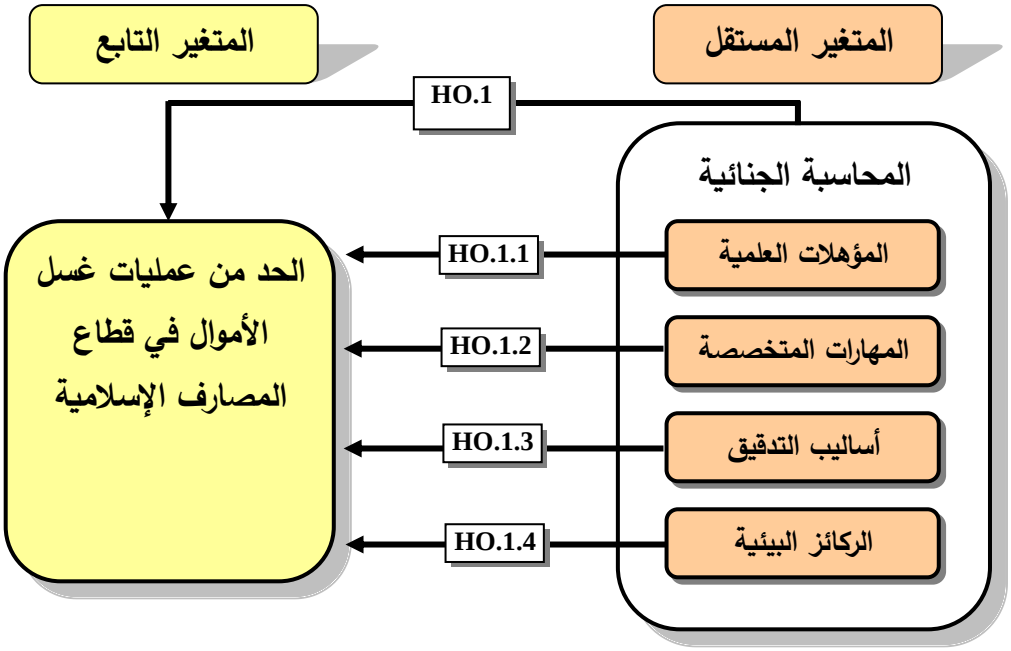

الشكل (1) أنموذج الدراسة

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (دراسة السعايدة، 2017)، (دراسة عزايزة، 2018).

1-6 فرضيات الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية والتي يتفرع منها أربعة فرضيات فرعية موضحة كما يلي:

الفرضية الرئيسية: Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمحاسبة الجنائية بأبعادها (المؤهلات العلمية، المهارات المتخصصة، أساليب التدقيق، والركائز البيئية) في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

$Ho_{1.1}$ الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمؤهلات العلمية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

$Ho_{1.2}$ الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمهارات المتخصصة في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

$Ho_{1.3}$ الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) لأساليب التدقيق في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

$Ho_{1.4}$ الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للركائز البيئية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

1-7 مصطلحات الدراسة:

- **المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting):** هي عبارة عن مجموعة متكاملة من مهارات المعرفة ومنها تطبيقات المحاسبة، ومهارات المراجعة، ومهارات الإحصاء، ومهارات الإجراءات التحليلية، ومهارات تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى المعرفة بمهارات السلوك البشري والإمكانية على تحديد الدلائل التي تساعد في اكتشاف عملية حدوث احتيال (Tiwari, Debnath, 2017).
- **المصارف الإسلامية:** عبارة عن مؤسسة مالية وسيطة تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار وتقديم خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال (عبدالله والجغل، 2020).

- **غسل الأموال:** هي عملية يتم من خلالها إخفاء هوية الأموال الغير مشروعة والمتأتية نتيجة للقيام بأعمال غير قانونية كتجارة المخدرات والأسلحة والفساد والاحتيال وغيرها وجعلها ذات هوية قانونية ومشروعة (البياتي وسماره، 2013).
- **أساليب التدقيق:** هي خطة عمل يقوم بها المحاسب الجنائي من خلال التدقيق الاستباقي والتدقيق التفاعلي من أجل التوصل إلى نتائج تيسر على المحاسب اكتشاف عمليات الغش المالي والاحتيال (السعايدة، 2017).
- **الركائز البيئية:** تتضمن البيئة الاقتصادية والسياسية والقوانين الصادرة من الجهات المعنية في الدولة وتكمن أهميتها في إسناد مهنة المحاسب الجنائي (أحمد وخضير، 2010).
- **المؤهلات العلمية والتعليمية:** ما يمتلكه المحاسب الجنائي من خبرات عملية تمكنه على الفهم الدقيق للبيانات المالية وتحليلها بالإضافة إلى فهم العناصر القانونية التي لها علاقة بالغش والإلمام بالقوانين والتشريعات والمعرفة بإجراءات التقاضي (احمد، 2013).
- **المهارات المتخصصة:** هي مجموعة من المهارات المتخصصة التي يجب أن يمتلكها المحاسب الجنائي في مجال المحاسبة والتدقيق من أجل التحري والتحقيق عن عمليات الغش المالي والاحتيال (Parbowo, 2013).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: المحاسبة الجنائية

المبحث الثاني: عمليات غسل الأموال

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: المحاسبة الجنائية

2-1-1 نشأة المحاسبة الجنائية:

تكمن أهمية المحاسبة الجنائية في مساعدة القضاء على فض القضايا التي لها علاقة بالأمور المالية، حيث يتم ذلك من قبل محاسبين يتمتعون بمهارات التحري والتحقيق بالإضافة إلى المعرفة الكاملة بمعايير المحاسبة الدولية، حيث أصبحت الحاجة ملحة من قبل الشركات الكبرى لهؤلاء المحاسبين وبالتعاون مع القانونيين، حيث يقومون بتلبية المهمات الموكلة لهم من قبل القضاء لردع الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال والاحتيال، حيث يكمن عمل المحاسب كخبير أو مستشار في المحاكم (خليل، 2015).

يعود تاريخ المحاسبة الجنائية من خلال شهادات أعطيت للمحاسبيين قبل (200) عام في مدينة غلاسكو-اسكتلندا إذ تم الاستعانة بالمحاسبين من أجل التحقيق في المحاكم والإدلاء بشاهدتهم أمام المحكمة كشاهد وخبير لغاية تسوية النزاعات ذات الصبغة المالية بصورة عادلة (Ziegenfuss, 2013).

وبدأ الاهتمام بالمحاسبة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد فضيحة وانهيار شركة (Enron) للطاقة، بناءً على ذلك تم إصدار قانون (Sarbanes-Oxley) في عام (2002)، وقاموا بإنشاء مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة، الذي تركز اهتمامه بالمحاسبة الجنائية وكيفية الاستفادة منها لاكتشاف كافة صور الغش والاحتيال (Dreyer, 2014).

2-1-2 تعريف المحاسبة الجنائية:

يوجد العديد من المسميات للمحاسبة الجنائية ومنها المحاسبة القضائية والمحاسبة التحقيقية والمحاسبة العدلية والمحاسبة الاستقصائية، كما تعتبر المحاسبة الجنائية إحدى فروع المحاسبة ويستخدم مصطلح الجنائية لفض النزاعات في المحاكم بينما مصطلح عدلية أو استقصائية أو تحقيقية فهي نتيجة لممارسات خاصة في تدقيق الحسابات والمعرفة القانونية لغاية جمع الأدلة والبراهين والعمل على تفسيرها وتحليلها وتقيم نتائجها، لذلك تعتبر مهمة المحاسبة الجنائية أكثر شمولا من المهام التدقيقية والمالية والقانونية المتعارف عليها (Asuquo, 2012).

أشار Weygandt et al., (2018) إلى أن المحاسبة الجنائية لا تنظر إلى أنها أرقام واقعية فحسب بل تجتاز ذلك لتكون ذات تحليل علمي متعمق في القضايا التي تكون بحاجة للكشف عن الخلافات المضمرة في الأعمال التجارية والمالية لمعاونة الإجراءات والقوانين لفض النزاعات بصورة كلية. كما أوضح (الجليلي، 2012) على أن المحاسبة الجنائية تطبق على شكل شهادة أو استشارة ذات ارتباط كلي في الأمور المالية والحسابات الكمية لتصل إلى الأدلة والنتائج عن طريق القانون والتحقيق والبحوث من أجل الإثبات.

وقد بين Ramasweny (2007) أن المحاسبة الجنائية جاءت بسبب الفضائح المالية والمحاسبية الهائلة، كما أنها تساعد في كشف الغش الحاصل في القوائم المالية فهي تعتبر أداة نشطة في ذلك، وبهذا تساهم المحاسبة الجنائية على منح مقاييس وقواعد للتقارير المالية التي تسعى للوصول إلى الهدف ومساندة أصحاب المصلحة، وقد بين بعد ذلك أن سبب ظهور المحاسبة الجنائية نفسه أدى لظهور حوكمة الشركات.

ووضحت أن المحاسبة هي قسم من أقسام المعرفة المحاسبية المعتنية في توضيح الالتزامات التي تسببها الخلافات الحاصلة والمحتملة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة (الكبيسي،

2016). وتم تعريف المحاسبة الجنائية بأنها ناتج عملية التكامل بين مهارات المحاسبين والمدققين بالإضافة إلى اعتبارها مهارات تحقيقية (Blessing, 2015).

ويمكن التطرق للمحاسبة الجنائية على أنه علم يتشارك في تطبيق المعرفة في حقول المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق لغاية البحث والتحري في المسائل والقضايا القانونية بحيث يتمكن المحاسب الجنائي من الوصول إلى دلائل تسانده بإبداء رأيه كخبير (Singleton & Singleton, 2010).

في حين ترى Cantoria, (2010) أن المحاسبة الجنائية تخدم العديد من القطاعات ومنها منظمات الأعمال والمعاهد والمحاكم والأفراد حيث يمكن من خلالها جمع الأدلة والبراهين لغاية تسوية النزاعات في المحاكم وتسعى لمحاسبة كل من يخون الأمانة والثقة من المحتالين بهدف تحقيق العدالة.

بينما عرف جميل (2012) المحاسبة الجنائية بأنها إحدى فروع المعرفة المحاسبية التي تهتم في تحديد الالتزامات الناتجة من الخلافات التي وقع حدوثها أو المتوقع حدوثها بين الأطراف المتنازعة في المحكمة، حيث أن مصطلح الجنائية تعني كيفية استخدام المحاسبة في المحكمة بينما مصطلح تحقيقية تعني ما يمتلكه المحاسب الجنائي من مهارات التحقق والتحري. وللتعرف على المحاسبة الجنائية بشكل أكبر قام Hopwood *et al*., (2012) بتعريفها على شكل منفصل فالمحاسبة هي عبارة عن تصنيف وتسجيل الأنشطة التي لها علاقة بالأمور المالية بحيث تسهل في عمليات اتخاذ القرارات ذات الطابع الاقتصادي، أما المحاسبة الجنائية فهي متخصصة بالقوانين والمحاكم حيث تدمج مهارات المحاسب مع ما يناسبها بالقانون حيث يقوم بالتحقق والتحليل وإعطاء الأدلة وصولًا إلى النتائج المرجوة.

ويرى الباحث بأن التعاريف السابقة قد وضحت لنا نبذة عامة عن المحاسبة الجنائية فهي تطبيق المعرفة في المحاسبة والقانون وأيضا الارتباط العميق بين مهنة المحاسبة وخبرات التدقيق ومهارات التحقق، حيث تساعد المحاسبة الجنائية باستخدام المعايير الدولية على تحليل البيانات والبحث حول المشاكل والادعاءات التي تواجهها الشركة من أجل تسوية النزاعات ذات الطابع المالي بهدف تحقيق العدالة.

2-1-3 أهداف المحاسبة الجنائية:

تكمن أهمية المحاسبة الجنائية بأنها تستجيب لكل من متطلبات القضاء والمستثمرين والمقرضين ومنظمات الأعمال بهدف جمع الأدلة المالية التي يتم استخدامها في المحاكم لحل الخلافات والتعويض عن الخسائر والدعوة إلى تثبيت العدالة والإنصاف لوقف الغش والاحتيال وتقليل الجرائم المالية.

ومن الأهداف التي جاءت بها المحاسبة الجنائية (Kranacher, *et al*, 2011):

1) التحري والتحقق عن كل المعلومات التي تقدم بها الأطراف المدعية إذ يكمن دور المحاسب الجنائي بالتحري عن وجود عمليات احتيال وأيضًا يعمل على تقييم وقياس الأضرار الاقتصادية.
2) التقليل قدر المستطاع من فجوة التوقعات في مهنة التدقيق والمتمثلة بعمل المدقق الخارجي والداخلي من اكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي في الشركات، ومع أن المدققين يستخدمون المعايير وفضلًا عن التأهيل العلمي والعملي إلا أنهم بحاجة إلى جهة مختصة كالمحاسب الجنائي للكشف عن عمليات الغش والأخطاء الحاصلة في التقارير المالية وتقليص فجوة التوقعات.

3) إجراء التقصي والتحقق من مدى صحة ودقة احتساب مبلغ التعويض المطالب به من قبل الطرف الأخر في المحكمة، بالإضافة إلى المثول أمام المحكمة، وهنا يكمن دور المحاسب الجنائي الذي يتم الاستعانة به من قبل أطراف ذات العلاقة سواء كان الشخص المتضرر أو الشخص الذي قد أحدث عليه الضرر وفي سياق ذلك من الضروري تحديد الأسباب.

4) البحث والتحري عن وجود عمليات غش مالي أو احتيال مثل الكشف عن حالات التهرب من دفع المستحقات أو الالتزامات المالية أو قد ترتكب أنشطة وسلوكيات خاطئة تظهر في السجلات المحاسبية من خلال التلاعب في بياناتها.

5) احتساب مقدار الخسائر المحتملة وتحديد الأضرار الاقتصادية والمالية المتكبدة، والعمل على جمع البراهين والأدلة التي بدورها قد تكون داعمة للموقف القانوني باسترداد المطالبات القانونية، إضافة إلى ذلك تقوم المحاسبة الجنائية بالبحث والتتبع عن الأصول المفقودة والكشف عن المسؤول الذي قام بارتكاب عملية الغش المالي والاحتيال.

إضافة إلى ذلك تتضمن المحاسبة الجنائية مجموعة من الأهداف وهي كالأتي (عليمات، 2016):

1) حصر وتعيين مواقع أو الأعمال غير القانونية التي تساند تكوين الفساد والغش المالي وتجميع الأدلة والبراهين الكافية، والتزويد بتقرير يشمل على رأي مهني وفني محايد ليساند الدعوى الجنائية ويعزز في الكشف عن الفساد المالي.

2) حفظ المال العام من الغش المالي والفساد إضافة إلى عدم الاستخدام الجيد والمشاركة في مساندة وتقوية جانب المراجعة الخارجية ورفع فعاليتها وكفاءتها.

3) التركيز على جانب التحقيق والبحث الذي يسعى إلى حصر الخسائر والالتزامات ومجال الالتزام في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، وتزويد الحلول المهمة لفض المشاكل، ويتضح دور

المحاسب بشكل أساسي في إعداد وتجهيز وفحص البيانات وتبيين الجوانب القانونية أكثر من اهتمامه بمنع معلومات لمستخدمي القوائم المالية.

4) تجهيز محاسبين متخصصين يمتازون بالمعرفة والمهارة المتكاملة بالمحاسبة والبحث وجوانب المراجعة والمعرفة القانونية لينتج منهم خبراء ومستشارين يساندون القضاء وفض الخلافات المالية بشكل عادل.

2-1-4 أهمية المحاسبة الجنائية:

مع زيادة انتشار حالات الاحتيال والغش المالي وعمليات غسل الأموال، أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير مجالات تعمل على التقليل من هذه الظواهر ولعل أبرز هذه المجالات هي المحاسبة الجنائية التي بدورها تواجه التطور الحاصل في بيئة الأعمال، حيث تزداد أهمية المحاسبة الجنائية كونها تعد حلقة وصل بين المحاسبة والقانون (الحيالي، 2020).

غير أنه يوجد العديد من الأسباب وراء الاهتمام في المحاسبة الجنائية (شنقراوي، 2015):

1) انتشار حالات الغش المالي والاحتيال وغسل الأموال ومن هنا جاء دور المحاسبة الجنائية من أجل تسوية النزاعات والخلافات القانونية التي لها علاقة بالطابع المالي، ويعتبر الفساد المالي والإداري من أخطر المشاكل التي تحدث في وقتنا الحالي بحيث يقف عائقا في عملية التنمية والتطوير وعلى الرغم من توفر كل هذه التقنيات لمكافحة هذه الفساد إلا أنه ما زال موجودًا وصعوبة مكافحة هذا الفساد قد تعود إلى طريقة البحث والتقصي عن المشاكل وطريقة محاربته.

2) حاجة القضاء والمحاكم إلى أشخاص ذوي خبرة لتوفير معلومات مالية ومحاسبية لأغراض تتعلق بالقانون لتسوية النزاعات المالية: إن انتشار عمليات الغش المالي والاحتيال تطلب

الأمر لتدخل المحاكم والاستعانة بمستشارين ذي خبرة وكفاءة عالية قادرون على تحليل هذه النزاعات وإبداء آرائهم لتحقيق العدالة في الدعاوى القضائية.

3) تقليص فجوة التوقعات في مهنة التدقيق: وهو الاختلاف بين ما يقوم به المدققون أو ما يحتمل أن يقوم به المدققون بناء على توقعات المجتمع بحيث مطالبين بالكشف عن الغش المالي والفساد، ومع أن المدققين يستخدمون المعايير، وفضلًا عن التأهيل العلمي والعملي إلا أنهم بحاجة إلى ظهور مجال محاسبي جديد يمكن من خلاله تقليص هذه الفجوة.

وتعود الأهمية التصاعدية للمحاسبة الجنائية إلى أسباب عدة منها (Owojori, 2009):

- ارتفاع حادثة الغش والاحتيال في البيانات المنشورة.
- عدم قدرة لجان التدقيق والتدقيق الداخلي من النظر على تباين الحقائق والجوانب المتسترة لاحتيال الشركات.
- إن الوسيلة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا تمنح كثير الأحيان ضمان الاستقلالية لأنها تتحمل الضغط والتواطؤ.
- يتيح للمدققين الداخليين إظهار بشكل مؤكد عن ما يحدث، ولكن لا يسمح وضعهم الشروع في العمل المناسب في الوقت المناسب لعدم تملكهم الاستقلال الكافي.
- لا تتمثل وظيفة المدقق الخارجي في الكشف عن عمليات الاحتيال في الكشوفات المالية وإنما وظيفته الرئيسية هي إعطاء رأي حول مجال انسجام عملية الإبلاغ المالي للمؤسسة قيد التدقيق مع المعايير المحاسبية الدولية.

2-1-5 خدمات المحاسبة الجنائية:

بسبب ازدياد حالات الاحتيال والغش المالي في العديد من القطاعات أدى ذلك لتوتر العلاقات بين الأطراف مما دعا الأمر لوجود المحاسبة الجنائية كونها تعد الاختيار الأمثل لتطبيقها في هذه القطاعات حيث يمكن تحديد الخدمات الرئيسية على النحو التالي (Malusare, 2013):

1) تقديم الاستشارات المناسبة لتسوية النزاعات المالية:

يعتمد المحاسب الجنائي في إبداء رأيه بناءً على التقارير والبيانات المالية معروفة المصدر، بينما إذا كانت هذه المصادر مجهولة أو غير معروفة يباشر المحاسب الجنائي عمله بحيث ينصب تفكيره باتجاه التحقيق في البيانات المالية موضع النزاع، وبناء على التحقيقات يقوم بإبداء رأيه وأيضًا يتضمن رأيه في استشارات التقاضي في حال المسؤولية المهنية والدعوى الجنائية.

2) تقديم خدمة الخبرة لفض النزاعات المالية:

المحاسب الجنائي داخل المنشأة هو بمثابة خبير في حالة التقاضي حيث يقوم بدراسة ما إذا كان هناك نشاط إجرامي معتمدًا على فحص وتحليل الضوابط الداخلية لمتابعة خلو الشركة من أي نشاط إجرامي.

كما أشار Ramasway, (2007) إلى انه يمكن استخدام المحاسبة الجنائية في عدة مجالات منها:

- الخلافات بين المساهمين والشركات.
- قضايا النزاعات التي تنشأ مع شركات التأمين.
- تحليل الخسائر المتحققة وفحصها.
- قضايا الإصابات الشخصية على سبيل المثال حالات الحوادث.

وبالإضافة إلى تلك الخدمات التي جاءت بها المحاسبة الجنائية إلا أنه يوجد خدمات أخرى من منظور (Van, 2008) وهي:

1) قطاع الاستخبارات والمخابرات:

يتعاون المحاسب الجنائي مع هذه القطاعات لإبراز الهوية المالية الحقيقية سواء للأفراد أو الشركات، حيث يكمن عمل المحاسب الجنائي إيضاح كيفية عمل هذه المنشآت من خلال التحري والرجوع إلى الخلفية المالية والقانونية.

2) إدارة المخاطر والتزوير:

ينبغي على المحاسب الجنائي أن يكون ملمًا بالمفاهيم الشاملة داخل المنشأة من حيث الضوابط الداخلية والاحتيال والمخاطر.

3) الملكية الفكرية:

المحافظة على الملكية الفكرية والعمل على كشف الأسلوب الإجرامي للوصول إلى منع أي محاولة لسرقتها.

من هنا يرى الباحث أن خدمات المحاسبة الجنائية لا تنحصر في نطاق واحد، لكن المحاسب الجنائي بحاجة إلى الاستعانة بأشخاص آخرين كالخبراء والاستشاريين وأساتذة الجامعات والمحاميين وغيرها من الاختصاصات التي تدعمه في عمله.

2-1-6 أوجه الاختلاف بين المحاسبة الجنائية والتدقيق:

يوجد العديد من الجوانب المشتركة بين مهنة المحاسبة الجنائية ومهنة التدقيق حيث يمكن أن تحل إحدى المهمتين مكان الأخرى، كما أن هناك أوجه اختلاف بينهما من حيث المهام والمؤهلات الموكلة لكل مهمة، لذلك لا بد من توضيح جوانب الاختلاف بين المحاسبة الجنائية والتدقيق ونحتاج إلى التطرق لتوضيح لكل من مفهوم التدقيق الجنائي والتدقيق المالي تبعًا لأغراض البحث (عزايزة، 2018).

التدقيق الجنائي: هو عبارة عن تحقيق أولي يكون من البداية، فهو يرتكز على المدعمات التي ساعدت بحدوث الغش والاحتيال، وهو أحد التقنيات التي تستخدم من أجل تقييم أرجحيه وقوع الغش أو الاحتيال التي يجب الكشف عنها، أو ضبط الشركة من ممارستها وذلك عبر الضوابط في التعاملات، والمدقق الجنائي يبحث في النظام الرقابي الداخلي شاكًا إذا ما كان مدخلًا في الاحتيال أو الغش.

التدقيق المالي: يتم هذا النوع ضمن ضوابط ومعايير التدقيق الدولية بعد الانتهاء من الصفقات، فيقوم المدقق المالي على فحص وتقييم الرقابة الداخلية ثم إخراج وعرض الآراء حول المعلومات التي ظهرت في القوائم المالية التي تتفق مع أسس ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا بشكل عادل لنتائج أنشطة المنشأة.

يمكن توضيح أهم جوانب الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني من خلال الجدول التالي: (شعبان، 2015) و(عليمات، 2016):

جدول رقم (1) جوانب الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني

مجالات الاختلاف	المحاسب الجنائي	المدقق القانوني
الهدف	يعتني بالتحقق من مدى مصداقية الادعاءات المقدمة بالارتكاز إلى الأدلة المالية إضافة إلى تحديد الآثار المالية المستوجبة على تلك الادعاءات، وإثبات أو رفض الادعاءات ومن بينها حالات التلاعب والغش في القوائم المالية.	إعطاء رأي محايد حول مصداقية القوائم المالية وعدالتها من خلال الاعتماد على أسلوب العينات.
درجة الالتزام	استجابة أو يتم تكليفه من جهة معينة لحدث ما.	تدقيق إلزامي.
المهارات والمعرفة	يحتاج إلى مهارات متخصصة بالإضافة إلى معرفة متكاملة في مجال المحاسبة والقانون وإجراءات المحاكم.	ترتكز على جانب المهارات والمعرفة في المحاسبة والتدقيق
التوقيت	غير متوالية، تطلب بناء على ادعاء أو شكوى.	متوالية بشكل منتظم ومتكرر.

مجالات الاختلاف	المحاسب الجنائي	المدقق القانوني
المعلومات التي يحتاجها	يرتكز على الفحص الشامل لبنود معينة من القوائم المالية وليس على العينات أو الأهمية النسبية.	الاستعانة بمعايير التدقيق المقبولة عموما بحيث يتم تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية عند القيام بفحصها وبعد ذلك تنفيذ برنامج التدقيق
النطاق	يمتاز بمحدودية نطاق عمله وعمقه، ولا يمكنه وضع خلفية كاملة لما سيقوم به وذلك لاختلاف كل تكليف عن غيره وأيضًا لا يثق على المزاعم المقدمة من قبل الإدارة.	يمتاز باتساع نطاقه بحيث تقع ضمن مسؤولية المحاسبة الجنائية اكتشاف حالات التلاعب بما أنها تهتم بالتحري والتحقيق من صحة الادعاءات المقدمة أو عدم صحتها.
نزعة الشك المهني	يجب عليه أن يمتلك نزعة الشك المهني عند القيام بمهامه.	يمارس المحاسب الجنائي أقصى درجات الشك المهني بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتمتع بمهارات التحقق والتحري لغاية الكشف عن حالات الغش والاحتيال.

2-1-7 متطلبات المحاسبة الجنائية:

تعد مقتضيات المحاسبة الجنائية الحجر الأساس في تعيين نقاط الضعف للمشكلة، وبذلك تسعى الدول النامية بأن تكون المحاسبة الجنائية ذات أهمية في الإدراك بمركب التنمية، ومن أهم هذه المتطلبات:

1) المؤهلات العلمية والتعليمية:

إذا اكتسب الخبراء التعلم الرسمي في مجال التمويل والقانون والمحاسبة بالتعلم الأكاديمي سيعود ذلك على نجاح المحاسبة الجنائية، وسيتم وصلها بالتخصصات الأخرى ذات ارتباط بتخصصات علم النفس في أبراز أعمال الاحتيال والغش.

ومن الدعائم الأساسية للمحاسب الجنائي ارتكازه على تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب والملاحظة المتتالية لتطورات المجال التكنولوجي بكافة الجرائم الإلكترونية (الجبوري والخالدي، 2013).

وتكمن أهمية المؤهلات التعليمية عن طريق التزود بالتقارير الفنية، ذات ارتباط بفك النزاعات التجارية المتصلة بالبراهين والأدلة حسب المعايير الدولية، وذلك من خلال تدريب المحاسبيين من قبل المحاسب الجنائي الذي يمتاز بالخبرة في الفهم العميق والدقيق للبيانات والقدرة على تحليلها وتفسيرها حتى يكون مطلعًا على كل الأمور الداخلية أو الخارجية في الممارسة على أرض الواقع ليكون قادرًا (احمد، 2013).

2) المهارات المتخصصة:

على المحاسب الجنائي أخذ المهارات في كل المجالات بمختلف الوسائل، ويتم امتلاك المهارات من خلال التجربة على أرض الواقع حتى يميز بين الأدلة الأفضل والبدائية، حتى يقدر على إثبات ذلك عند المحاكم وذلك من خلال الوثائق والسجلات ومهارات تقييم الأعمال بتحليلها وإعادة بنائها وإجراء المقابلات التي تساعد المحاسب على الاستماع الجيد وأن يستخدم أسلوب التواصل بالدقة في تحصيل الأدلة سواء المكتوبة أو الشفهية (Crumbley *et al*, 2007).

كما يوجد مجموعة من المهارات المهمة العقلية والتحقيق، وتعد المهارة العقلية التي تحتاج إلى تصميم وتخطيط الأكثر ذكاءً متضمنة عدة حقائق متمثلة باكتشاف عمليات الغش والتزوير، أما مهارة التحقيق فهي تحصيل الأدلة حول الدوافع والفرصة والسبب في التعامل مع المسائل الفنية والغرض من ارتكاب ذلك، كما نلجأ إلى مهارة حساب الخسائر الاقتصادية ومهارة العرض التي تتطلب عرض النتائج بسلاسة والإثباتات أمام الجهة القضائية (الجبوري والخالدي، 2013).

وأيضًا يجب على المحاسب الجنائي التمتع بالمهارات الآتية (Crumbley, et al, &, 2017):

1- مهارات الاتصال الكتابية: استطاعته على التواصل الفعال من خلال كتابة التقارير والرسوم البيانية وغيرها.

2- مهارات التحليل: تعتبر من أهم المهارات التي يجب أن تتوفر عند المحاسب الجنائي حتى يستطيع تحليل البيانات المالية والعمل على تبسيط مشكلة معقدة للاطلاع على القضايا الجوهرية لها ليتمكن من فض النزاعات ذات الصبغة المالية.

3- مهارة إجادة الحاسوب: تعني استخدام المحاسب الجنائي مهارته في البحث عن البيانات المالية والوثائق التي تأخذ طابعًا إلكترونيًا والوصول إليها بأقصى وقت ممكن.

4- مهارات الاتصال الشفوي: بمعنى القدرة على التواصل الفعال عند تقديم الشهادة في المحكمة كخبير لتسوية النزاعات المالية.

5- القدرة على التفكير: يستطيع المحاسب الجنائي من خلالها ممارسة مهارات أخرى منها الابتكار والإبداع في إيفاء عمله، وأن يكون على معرفة في المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى العمليات التجارية.

3) الركائز البيئية:

وتتضمن البيئة الاقتصادية والقوانين والتشريعات: فالبيئة الاقتصادية تبين معدلات التضخم ومتانة الاقتصاد ومعدلات البطالة وحجم النمو الاقتصادي والحجم السوقي للسلع، فهي توضح سمات النظام الاقتصادي في حدود دولة معينة، كما أنها تؤثر على قرارات المحاسب الجنائي أثناء عمله من خلال تحليل مصادر الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية (احمد وخضير، 2010).

أما القوانين والتشريعات فهي مجوعة القواعد القانونية أصدرت من الجهات المسؤولة، فتعد الخطوة الأساسية لقيام أي مهنة داخل حدود دولة معينة، فيجب على المحاسب الجنائي تحقيق أهدافه وإنجاز كل ما هو على عاتقه بعد النظر والمعرفة التامة بسياسات المنشأة والقوانين التي تنظم هذه السياسات (المدحجي، 2010).

4) أساليب تدقيق المحاسبة الجنائية:

تختلف أساليب تطبيق المحاسبة من خلال أساليب تدقيق ومنها التدقيق البعدي والتفاعلي (السعايدة، 2017):

1- **التدقيق البعدي:** فهو بمثابة المراجعة السابقة ويتم من خلاله فحص عدة جوانب مختلفة:

- التدقيق التشريعي: يتم من خلال هذا التدقيق فحص الرقابة الداخلية والتثبت من حماية الأصول والموارد.
- الالتزام المنظم: يتم استخدامه في حالة التدقيق الحكومي للتأكد من مدى التزام المنشأة بالقوانين والأحكام والتشريعات.
- الأداة التشخيصية: فهي تستخدم لإجراء الفحوص من أجل تحديد المخاطر التي تنتج عن الغش والاحتيال، فحص المناطق المستهدفة.
- التحري عن الادعاءات: حيث يتم إجراء التحقيقات اللازمة عن الشكاوى من خلال التحري عن الادعاءات.

2- **التدقيق التفاعلي:** يهدف إلى القيام بالإجراءات اللازمة للتحري عن الأعمال غير القانونية والمواطن المشكوك فيها، وذلك للتأكد من حدوث احتيال من عدمه، والعمل على إيجاد الأدلة الملائمة والمقبولة لغاية تدعيم الدعاوي القضائية وتحديد الأفراد المسئولين عن ذلك.

المبحث الثاني
عمليات غسل الأموال

2-2-1 تمهيد:

تعد ظاهر غسل الأموال من أخطر الجرائم التي تواجه العديد من دول العالم، لما لها من آثار تنعكس سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والمالي والأمني في المجتمع، حيث يلجأ القائمون على هذه العملية إلى إخفاء هوية الأموال غير الشرعية والمتأتية نتيجة للقيام بأعمال غير قانونية، وجعلها ذات هوية مشروعة وقانونية من خلال دمجها في الأنشطة القانونية وذلك من أجل الابتعاد عن المساءلة القانونية.

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم المالية التي يعاقب عليها القانون، وما لها من آثار سلبية تؤثر على الاقتصاد الخاص بالدول، حيث تسمح هذه الجريمة للمجرمين إمكانية التصرف بالأموال المغسولة وتوظيفها في مجموعة من النشاطات العامة عن طريق إخفاء مصادرها غير المشروعة، كما تساعدهم في التوسع في أعمالهم غير القانونية وكسب المزيد من هذه الأموال.

وقد ساعد التطور العلمي والوسائل التكنولوجية في الآونة الأخيرة الجرائم الاقتصادية ومنها جريمة غسل الأموال على نقل الأموال المشبوهة من غير قيود أو مراقبة مما أدى إلى انتشار هذه الظاهرة.

2-2-2 مفهوم غسل الأموال:

استخدم مصطلح غسل الأموال في البداية بمعنى تنظيف الروائح القذرة لتلك الأموال، بهدف عدم التعرف على مصادرها وإخفاء المصادر الجُرمية لهذه الأموال، وبعد ذلك تطور مصطلح غسل الأموال ليصبح في معناه استعمال أساليب مالية وحيل خادعة من أجل إضفاء

الهوية الشرعية والقانونية على تلك الأموال القادمة من مصادر غير شرعية، حتى أصبح مصطلح غسل الأموال ومصطلح تبيض الأموال بمعنى واحد (الجنابي، 2014).

وتقدم مصطلح غسل الأموال وامتد بعد ما اختلطت وتجمعت أسواق المال في صورة تجمع عالمي له محطاته، إلى أن أصبحت عملية غسل الأموال حدث عالمي حقيقي، ثم أخذت عصابات الإجرام المنظم والأشخاص العاملون بها استغلال الحدود المفتوحة ومناطق التجارة الحرة والتحويلات الإلكترونية وعمليات الخصخصة بالإضافة إلى بطاقات السحب والإيداع والتحويل للحجب الفوري لمنابع غسل الأموال عن طريق العمليات المصرفية لغسل الملايين من الدولارات المرتبطة بأموال الجريمة والمخدرات يومياً، وبهذا أصبحت الحدود الإقليمية لا تشكل عائقًا أو مانع (عربيات، 2017).

يوجد العديد من التعاريف المطروحة لظاهرة غسل الأموال من قبل الكتاب والباحثين لما لها من آثار واسعة لمختلف جوانب الحياة سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي لكنها ترتكز في مضمونها العام على أساسيات ثابتة.

فقد عرفها العريان (2005) بأنها عبارة عن العديد من العمليات والإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف تغيير طبيعة الأموال المتأتية من مصادر غير شرعية؛ لتظهر للعيان وكأنها مكتسبة من مصادر شرعية، وذلك من خلال إنشاء مشاريع وهمية أو شراء أصول أو تحويل هذه الأموال لدول في الخارج التي لا تتشدد في معرفة مصادرها من خلال إيداعها في البنوك.

وتعد جريمة غسل الأموال على أنها تصنع واقع وهمي ليظهر وكأنه واقع حقيقي بهدف تحويل السيولة النقدية المتأتية من الأنشطة غير المشروعة إلى صور أخرى من الأصول ويساعد ذلك على تأمين وحماية تدفق هذه العائدات المالية غير المشروعة بحيث يمكن بعد ذلك استخدام

واستثمار هذه الأموال في أنشطة مشروعة وإبعاد أي شبهات عن مصادرها من دون وجود مسألة من قبل السلطات والأجهزة الحكومية (الفاعوري والقطيشات، 2002).

وبين (الحياصات، 2011) أن غسل الأموال يقصد بها تلك الأموال الآتية من مصادر غير شرعية حيث يتم إعطائها الإطار الشرعي وذلك لغاية إخفاء وتمويه تلك المصادر المشبوهة.

أما الساعدي (2010) عرفها بأنها عملية تتصف بالطابع الدولي، يتم من خلالها ضخ الأموال الآتية من الأعمال غير المشروعة من إحدى الجرائم المنظمة بهدف إخفاء هوية تلك الأموال أو نقلها أو تحويلها للتمويه والتستر على المصدر غير الشرعي لها، حتى تظهر وكأنها أموال شرعية.

في حين يرى Agarwal, (2004) أن عمليات غسل الأموال عبارة عن سلسلة من العمليات المتخصصة من أجل تمويه مصادر هذه الأموال حيث يمكن من خلال ذلك استخدام هذه الأموال وكأنها جاءت من مصدر شرعي وقانوني.

أما قانون مكافحة غسل الأموال رقم (46) لعام (2007) في المملكة الأردنية الهاشمية عرّف غسل الأموال بأنه كل عمل ينطوي على اكتساب الأموال أو حيازتها أو نقلها أو استبدالها أو إدارتها أو التصرف فيها أو حفظها أو استثمارها أو إيداعها أو التلاعب بقيمتها أو أي عمل يؤدي إلى تمويه أو أخفاء مصادر تلك الأموال أو الطبيعة الحقيقية لها أو كيفية التصرف بها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم بأنها متحصلة من الجرائم التي تعد منفذًا لجريمة غسل الأموال.

حيث نص قانون مكافحة غسل الأموال الأردني رقم (46) لعام (2007) حسب المادة رقم (4) على الجرائم التي تعد منفذًا لجريمة غسل الأموال وهي (www.amlu.gov.jo):

1- أي جريمة معاقبًا عليها بعقوبة الجناية بمقتضى التشريعات النافذة في المملكة أو الجرائم التي ينص عليها أي تشريع نافذ على اعتبار متحصلاتها محلًا لجريمة غسل الأموال.

2- الجرائم التي نصت اتفاقيات دولية تكون المملكة طرفًا فيها على اعتبار متحصلاتها محلًا لجريمة غسل الأموال شريطة أن يكون معاقبًا عليها القانون الأردني.

2-2-3 خصائص جريمة غسل الأموال:

هناك بعض الخصائص التي تميز جريمة غسل الأموال عن غيرها من الجرائم وذلك لارتباطها بالجريمة المنظمة واعتبارها جريمة عالمية من خلال استخدامها الوسائل التقنية الحديثة وفي ما يلي نتناول كل خاصية على حدا:

1) جريمة غسل الأموال جريمة عالمية:

تقدمت الطرق الإجرامية على نحو خاص في مجال الأعمال، وقد منحها ذلك التطور العلمي في نطاق الاتصالات والثورة التكنولوجية التي أدركها العالم، وهذا بسبب انفتاح التجارة العالمية وما يصاحبها من إلغاء العوائق الجمركية واستخدام التجارة الالكترونية وانتشار المناطق الحرة وعمليات الخصخصة (الحياصات، 2011).

2) جريمة غسل الأموال جريمة منظمة:

تنفذ الجرائم التي تتسم بالتنظيم من قبل جماعات سرية تتميز بهيكل تنظيمي على صورة جماعة أو عصابة هرمية السلطة ذات الاستمرارية، وتستعين بانتقاء أشخاص بحسب ضوابط وأبعاد متشددة، الذين يخضعون إلى تدريب على نظام وممارسات تؤمن طاعتهم وانتمائهم المطلق لهذا التنظيم، وتستند هذه الجرائم المنظمة في إجراء أنشطتها إلى وسائل وأساليب متخصصة وحديثة، وتعمل على إيداع هذه الأموال في حسابات خفية في المصارف الأجنبية بمختلف فروعها (عربيات، 2017).

وضحت الجريمة المنظمة على أنها مؤسسة إجرامية تتميز بتنظيم هيكلي متتابع ذو طابع ثابت ومستقر، تطبق أعمال غير مشروعة من أجل كسب المال بمساعدة العنف والتهديد للوصول إلى ذلك الهدف ضمن السرية التامة لتأمين وحماية أعضائها (قشقوش، 2006).

3) استعمال الوسائل التقنية الحديثة في جريمة غسل الأموال:

تضخمت مشكلة غسل الأموال نتيجة الثورة الإلكترونية في قطاع الاتصالات والعمليات المصرفية، وذلك عبر الإجراءات التي تنجز عبر شبكة الإنترنت والهواتف والتحويلات الإلكترونية، التي ساعدت في إخفاء عمليات غسل الأموال ذات التخطيط المتين (الفاعوري والقطيشات، 2002).

4) جريمة غسل الأموال جريمة اقتصادية:

تعد عملية غسل الأموال من الجرائم الخطيرة التي تؤثر على الاقتصاد الدولي والوطني، وهي جريمة متعمدة من قبل الأفراد، وتبعاً لآثارها على البشرية كلها فتعد من الجرائم ضد الإنسانية التي أخذت تتخطى الحدود الجغرافية لدولة ما بعد زيادة دائرة الاتصالات وتحكم نظرة المصلحة كهدف للعصابات الإجرامية، وهي هدف مشترك لها مهما تفرقت محطات أعمالهم الإجرامية الخطيرة (عيسى، 2013).

5) جريمة غسل الأموال جريمة مصرفية:

تمنح الشركات المالية والمصرفية أسس وأنظمة عمل تقنية بلغت من الحداثة والتعقيد، وقد جاءت بعض الطرق ساعدت على تنقية الأموال غير المشروعة منها التحويلات المصرفية الفورية، والبطاقات الممغنطة، ومشاركة وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت في التعامل بين المصارف والعملاء، ولا يكاد يحدد القناع المصرفي على المؤسسات المصرفية التي من الممكن أن تصبح وسيلة لتبيض الأموال وذلك بالعَمد أو الإهمال أو حسن النية (الفاعوري والقطيشات، 2002).

2-2-4 الأنشطة الغير مشروعة للأموال المغسولة:

إن الدافع الرئيسي خلف عمليات غسل الأموال هو البحث عن ملجأ لتنظيف الأموال وإكسابها الطابع الشرعي، لذلك تختلف مصادر الأموال غير النظيفة نظرًا لتعدد الأنشطة الإجرامية حيث يصعب حصر هذه الجرائم (العريان، 2005) ومن هذه الأنشطة:

1) التهرب الضريبي:

يمكن التهرب من الضريبة عن طريق التلاعب في الحسابات أو إخفاء المصدر الحقيقي للدخل المتحقق والامتناع عن دفع الالتزامات المترتبة على النشاط لصالح خزينة الدولة. ويوجد علاقة وثيقة بين التهرب الضريبي وعمليات غسل الأموال، حيث يعمل المهربون إلى إيداع الأرباح المتحققة في المصارف الأجنبية وذلك من أجل الابتعاد عن أعين مراقبي دائرة الضرائب (الرفاعي، 2020).

2) المخدرات والمؤثرات العقلية:

من أكبر وأخطر المصادر للأموال غير المشروعة المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تكثر المناطق في العالم التي تنتج المخدرات بشتى أنواعها الطبيعية والصناعية والتي أيضًا تعبر الدول لتصل إلى المستهلكين، هذه السموم التي تدر الأموال الطائلة لتجارها من خلال بيعها حيث يقومون باستخدام وسائل غسل الأموال ليخفوا أثر هذه الأموال غير النظيفة (سعيفان، 2008).

3) التجارة بالأسلحة:

تطورت واتسعت هذه التجارة جراء الحرب الواقعة في العالم، فيعتبر تهريب الأسلحة بمختلف أنواعها النارية والمتفجرات مصادر ضخمة لأموال غير مشروعة، فإن القائمين على هذه التجارة يظفرون بأرباح وإيرادات هائلة يدرجونها في النشاط الاقتصادي وتمويل تجارتهم (سعيفان، 2008).

4) المتاجرة بالإنسان:

ويتم العمل بهذه التجارة بهدف تحصيل الأموال من خلال السلوكيات التي تختص بالإنسان مثل المتاجرة بالأعضاء والعلاقات غير الشرعية، وتقسم هذه التجارة إلى أقسام عدة مثل المتاجرة بالأطفال وبيع الأعضاء البشرية وغيرها (بن علية، 2010).

5) تزيف العملة:

وهي من الطرق التي تعد سبب في أنشطة غسل الأموال والتي تسيطر بشكل كبير على اقتصاد الدولة بالإضافة إلى مقدراتها المالية، فهي عملية إيجاد وتقليد في قيمة عملة صحيحة ثم القيام بترويجها من أجل الغش وإتباع الضرر بالاقتصاد الوطني، فقد توسعت هذه الظاهرة بسبب التطور التكنولوجي مما ساعد المجرمين باستغلال هذا التطور بشكل سلبي (العكور، 2012).

6) جرائم أصحاب الياقات البيضاء:

هي جرائم يقوم بارتكابها أشخاص يعملون بمناصب ذي مكانة مثل المحامين والمحاسبين والإداريين، حيث يتسترون بغطاء الوظيفة لممارسة الأنشطة الرئيسية المولدة للأموال المغسولة واستغلالها بطرق غير مشروعة، ويقوم أصحابها بإيداع الأموال غير النظيفة في المصارف أو تهريبها إلى الخارج وترتبط هذه الجريمة بالفساد المالي و الإداري (الربيعي، 2005).

7) انتشار الفساد المالي والإداري:

يحدث الفساد المالي والإداري لعدة أسباب منها عدم إتباع أسس التدقيق والمراجعة الداخلية وضعف الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي في الكثير من القطاعات المالية ويتيح ذلك من الرشاوي والاختلاس والاستيلاء على الأموال العامة، فقد أضحى الفساد الإداري منبعًا للأموال غير النظيفة وجانب مساعد لظاهرة غسل الأموال (عبدالله، 2008).

2-2-5 عناصر غسل الأموال:

ترتكز عملية غسل الأموال من خلال عدة عوامل وهي كالأتي (عابد، 2012):

1) **الأموال غير المشروعة:** هي الأموال المأخوذة من الجرائم التي تكون أساسًا للأموال المغسولة، إذ يتطلب من موظفي المؤسسات المالية التمييز بين الأعمال المشكوك فيها والنظيفة.
2) **مصدر زائف:** يبتكر هذا العمل غاسل الأموال؛ حتى لا يتم الشك بمصدر أمواله التي سيتم غسلها وتطهيرها.
3) **الأنشطة الخادعة:** تتم هذه العملية من خلال دمج وإخفاء الأموال غير المشروعة بالتدفقات النقدية الناتجة من أعمال أو أشطة مشروعة.
4) **أطراف التنفيذ:** الأعضاء التي تقوم بعملية غسل الأموال ثم تجعل الغاسل محل ثقة إلى مجتمعه بغض النظر عن أفعاله.

يوجد تصنيف أخر لعناصر غسل الأموال بحيث ترتكز على ثلاثة عناصر وهي كالأتي (عزايزة، 2018):

1. الغاسل: هو الفرد أو المؤسسة التي تمتلك أموالًا غير نظيفة وتسعى إلى غسل تلك الأموال.
2. الغسول: هي المصرف أو المؤسسة التي تعمل على مخالفة القوانين، ويتبع بهم السماسرة والوسطاء والعملاء.
3. المغسول: هي عبارة عن الأموال أو المتحصلات وغيرها.

2-2-6 مراحل عمليات غسل الأموال:

إن عملية غسل الأموال تكون من أعمال غير مشروعة، ولكي يتم إدخال هذه الأموال ضمن الأعمال المشروعة يجب أن تأخذ طريقها بمجموعة من المراحل منها التقليدي ومنها الحديث من أجل إبعاد الشبهة عن تلك المصادر.

1) الاتجاه التقليدي:

تشمل عمليات غسل الأموال ثلاث مراحل مترابطة وتتمثل في الإيداع (إخفاء المصدر) والتوظيف وأخيرًا الدمج (البياتي وسماره، 2013):

أولاً: المرحلة الأولى الإيداع (Placement):

وهي المرحلة الأولى من إجراء عملية الغسيل ويتم خلالها إخفاء المصدر للأموال وتحويلها إلى أموال ذات فئات مختلفة أو سندات مالية قابلة للتحويل إلى نقد، إذ يلجأ غاسلو الأموال إلى تحويل مقبوضاتهم الغير مشروعة إلى مؤسسات تجارية تتعامل على الأغلب بإتمام معاملاتها نقدًا، كالمطاعم والفنادق أو من خلال شراء سنداتها المالية وذلك لاستخدامها كشركات للتستر على مصدر هذه الأموال بعيدًا عن القوانين المصرفية والتشريعات التي تمنع هذه الأموال أو قد يتم تهريب هذه الأموال من خلال إيداعها في بنوك خارج الدولة بهدف إبعادها عن مصدر الحصول عليها لتجنب اكتشافها من قبل السلطات.

ثانياً: المرحلة الثانية التوظيف (Layering):

ويتم من خلال هذه المرحلة محاولة التأكيد على إخفاء الآثار التي تربط النشاط الإجرامي أو مصدر هذه العملية، حيث يقوم غاسلو الأموال بإجراء عدد متلاحق من العمليات المالية المعقدة كأن يقوم المجرمون الهادفون لغسل مبالغ كبيرة بإنشاء شركات الظل في دول تغيب لديها التشريعات والقوانين الصارمة؛ لمكافحة هذه الظاهرة والقيام بعملية نقلها بين هذه الشركات إلى أن تظهر وكأنها أموال نظيفة. ومن جهة أخرى قد يلجأ غاسل الأموال إلى استخدام أساليب أخرى كشراء سلع مرتفعة الثمن (شراء السيارات والطائرات أو الأسهم والسندات).

ثالثاً: المرحلة الثالثة الدمج (Integration):

ويتم في هذه المرحلة عملية دمج الأموال المنقولة (غير المشروعة) في النظام المالي حيث تستثمر هذه الأموال في نشاطات اقتصادية مشروعة وربطها مع الأصول المالية الأخرى والتي تكون لها صفة قانونية ومشروعة ليتم بذلك تحقيق الهدف المبتغى لغاسل الأموال.

2) الاتجاه الحديث:

جاءت النظرية بناءً على أنه ليس من المؤكد أن تسير عملية غسل الأموال بالمراحل التي ذكرت في النظرية التقليدية؛ لأن الحديث عن طريق وجود نموذج موحد تسير عبره الأموال غير المشروعة التي يتم إجراء غسلها وإعطائها المشروعية، بالتالي يحتمل وجود حالات خاصة في كل حالة يتم إجراء فيها عملية غسل الأموال وذلك من خلال فئة الأشخاص مالكي الأموال المراد غسلها أو مقدار هذه الأموال أو من خلال النظم القانونية التي يجري الغسل من خلالها (كبيش، 2001).

في حين يقسم مؤيدو الاتجاه الحديث مراحل عمليات غسل الأموال إلى ثلاث مراحل أساسية وهي (المطاوعه، 2015):

أولاً: الغسل البسيط:

وهي واحدة من الطرق التي تأخذ وقتًا أقل، والتي تعتمد على تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة لها صفة قانونية، يتم استغلال هذه الطريقة في المناطق الجغرافية تتميز بمحدودية وعدم توافر القيود القانونية. ومن النماذج عليها ألعاب القمار التي يتم من خلالها أرباح وهمية تُستعمل في التجارة التي تقوم على الأموال السائلة مثل تجارة التحف القديمة والقيمة.

ثانياً: الغسل المدعم:

يتم اللجوء إلى هذه الطريقة بهدف إعادة الانتفاع من الأموال غير النظيفة من خلال أعمال مشروعة ذات حجم أكبر من المشاريع التي تستخدم فيها الأموال، ومن صورها عند تطور أعمال تاجر المخدرات فإنه يستعين إلى عملية غسل الأموال من خلال ألعاب القمار، ويتم أيضًا العمل على دمج الأموال غير النظيفة مع عائدات المشاريع التجارية، ويحتاج هذه النوع من الغسل إلى اللجوء إلى المستشارين بهدف تحقيق وتيسير بعض الأعمال التي صارت مشروعة ومرئية والجزء الآخر يبقى مخفيًا.

ثالثاً: الغسل المتقن:

يتم في هذه الطريقة غسل الأموال بكمية كبيرة جدًا فتجعل من معاينتها وتتبعها من بلد لآخر بشكل عسير وصعب والذين يلجأون إلى هذه العملية هم الشركات التجارية في الدول المختلفة باستخدام الطرق المذكورة في النوعين السابقين بطريقة أكبر وأشمل.

2-2-7 أسباب تفشي ظاهرة عمليات غسل الأموال:

يوجد مجموعة من الأسباب لتفشي ظاهرة عمليات غسل الأموال حيث يمتد أسباب ظهورها على العديد من الأصعدة ومنها الاقتصادي، السياسي، الأخلاقي، والاجتماعي ويمكن إيجاز هذه الأسباب في ما يلي:

1) **التنافس بين المصارف:** إذ يكمن ذلك من خلال جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، وذلك من أجل زيادة معدل الأرباح والاستفادة من الفروقات الناتجة بين سعر الفائدة الدائنة وسعر الصرف الأجنبي مع عدم الأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وعدم التحقق من المعاملات المشتبه فيها (الأخضر، 2005).

2) **التطور التكنولوجي:** مع التطور التكنولوجي ازداد استخدام بطاقات صرف النقود التي تسهل انتشار غسل الأموال، ومع سهولة استخدامها وصعوبة تعقب التعامل المالي باستخدام هذه البطاقات إذ يستطيع أي شخص ودون التعرف على هويته بالقيام بتحويل فوري للمال من وإلى أي مكان بالعالم حيث يصعب اكتشاف عمليات غسل الأموال وتحديد المكان الذي وقعت فيه (المطيري، 2007).

3) **ارتفاع معدل البطالة:** يعمل غسل الأموال على نقل وإرسال جزء من الدخل القومي إلى دول أخرى، يؤثر ذلك على بشكل سلبي على الدول التي تقوم بهذه العملية، ونتيجة لذلك أصبح هناك ارتفاع في معدل البطالة، وعدم القدرة على توفير فرص عمل لخريجين الجامعات والمعاهد إضافة إلى غيرهم من الباحثين عن العمل (مباركي، 2008).

4) **العولمة وانتشار المعلوماتية:** باتت عمليات غسل الأموال سهلة وتنجز بصورة أكبر وأبسط؛ بسبب ارتباط هذه العملية بظاهرة العولمة التي لها يد في عولمة اقتصاد الدول، وإطلاق التجارة الدولية وسقوط الحواجز بين الدول، وارتباطها بالمعلوماتية من خلال انتشار الشبكة العنكبوتية والفضائيات التي صيرت هذا العالم قرية صغيرة (شاهين، 2007).

5) **الفساد الإداري والسياسي:** تتماسك عملية غسل الأموال مع الفساد الإداري والسياسي، وذلك من خلال ظهور الرشاوي وسرقة المال العام، فيعمل المرتشين والحاصلين على المبالغ العامة على استثمار هذه الأموال في البنوك الموجودة في خارج دولتهم حتى ترجع لهم بفوائد مادية ذات صفة مشروعة (عبد العظيم، 2007).

6) **انعدام الوازع الديني والأخلاقي:** ازدادت عملية حدوث الجرائم التي يجري فيها غسل الأموال بسبب تحكم القيم المادية بين الأفراد والمجتمعات وفقدان الأخلاق، بالرغم أن الأديان السماوية كلها حاربت وحدت من الفساد والجريمة وضرورة التمسك في الأخلاق الكريمة،

وعمل الإسلام على إصلاح أتباعه، وحدّ من الجريمة ومسبباتها من خلال وضع تعاليم شرعية ونظم أخلاقية تحفظ المجتمع من الجرائم والانحرافات لأن الإسلام عمل على التخلص من المنكرات (شاهين، 2007).

2-2-8 آثار جريمة غسل الأموال:

أولاً: الآثار الاقتصادية:

يعمل غاسلو الأموال على أخذ أموالهم من دولة إلى أخرى عبر المصارف وعدم استغلالها واستثمارها في دولهم، فشجع ذلك المستثمرين المحليين في السير على نهجهم وخطاهم، نتج عنه مجموعة من الآثار منها عجز في الاستجابة للمتطلبات الاستثمارية التي خُطِطَ لها سابقاً، أدىّ إلى انتشار جو غير مناسب للاستثمار بالتالي فساده وخلله فساعد على عدم الوصول إلى الاستثمارات المنتجة التي تنهض بالاقتصاد الوطني وتحد من البطالة بل التوجه إلى مجالات غير المنتجة مثل المضاربات العقارية أو تجارة التحف الفنية (بشير وإبراهيم، 2011).

ويعمل نقل الأموال بشكل مفاجئ التي سيطبق عليها عملية الغسل من دولة إلى دولة أخرى بمبالغ كبيرة على تقليل السيولة في الدولة وارتفاعها في الدولة المستقبلة لهذه الأموال، فينتج عنه اضطراب في الخطط الاقتصادية للدولة المحول منها كما ينشأ تصورات خاطئة بفائض في السيولة من أجل التوسع الاقتصادي الذي يرافق دخول الأموال إلى الدولة المحول لها. مما وصل الأمر بالسلطات النقدية إلى أخذ سياسة نقدية وائتمانية هدفها التوسع الاقتصادي التي تجعل الدولة في حالة من الدهشة بالاتجاهات العكسية لهذه الأموال عن طريق إخراجها من الدولة فيجعل من ذلك ظهور الآثار سياسية المالية لكلا الدولتين يعود هذا على عدم منح المعلومات والمدخلات الضرورية لوضع السياسات بمنتهى الدقة (يوسف، 2011).

ثانياً: الآثار السياسية:

ينتج من عملية غسل الأموال مجموعة من الاضطرابات السياسة، فقد وضحت الدراسات الحديثة إلى بيان ارتباط بين عملية غسل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي، إضافة إلى ممارسات المافيا العالمية ودورها في عمل الانقلابات السياسية، التي تقوم بممارسات بهدف اضطراب أمن واستقرار المجتمعات، وتحكم أصحاب الثروات المكتسبة من أعمال غير نظيفة على النظام السياسي عملت على إفساد وتحريف المناخ الديمقراطي فأدت إلى ارتقاء منفذو عملية غسل الأموال إلى مجالس البرلمان والشعبية واتحادات التجارة والصناعة (بشير وإبراهيم، 2011).

ثالثاً: الآثار الاجتماعية:

تتمثل ظاهرة غسل الأموال في نشر الفساد والعنف والجريمة والتي قد تنتج عن عدم الثقة في النظام السائد في المجتمع مما يسمح بنشر ونمو هذه الأنشطة، إضافة إلى ذلك قد يؤدي انتشار ظاهرة غسل الأموال في دولة ما إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للفرد ولجوءه إلى السلوكيات اللاأخلاقية مثل السرقة والفساد والتزوير والإرهاب والتي بدورها تخّل بالهيكل الاجتماعي (البياتي وسماره، 2013).

وتؤدي هذه الظاهرة إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة، حيث يكمن ذلك عن طريق إخراج الأموال من دولة ما من أجل غسلها إلى دولة أخرى فينتج عن ذلك نقل جزء من الدخل القومي مما يؤدي إلى عجز هذه الدول التي فقدت تلك الأموال التي كان من المفترض استثماراها لتوفير فرص عمل للمواطنين، وبعد ذلك تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب إضافية على مواطنيها مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة (الشمري وسلمان، 2008).

2-2-9 مكافحة عمليات غسل الأموال:

في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية وتمكن غاسلي الأموال في تحسين الآليات المختلفة لإنجاز مبتغاهم غير القانونية، تأتي الحاجة لإيجاد قوانين وضوابط التي من شأنها مواجهة مثل تلك العمليات، إضافة إلى إجماع دول العالم على تقوية دور الأجهزة المصرفية ومتمثلة بالبنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الأخرى في مواجهة تلك الظاهرة والقضاء على آثارها السلبية ليس ضمن الأنظمة والقوانين فحسب بل وحفظ مصالحها بالارتكاز على برامج متنوعة لمنع حدوثها وذلك لتجنب عمليات الاحتيال وتمويل الإرهاب والاتجار غير الشرعي والفساد التي من أمرها كسب سمعة ومكانة أي مؤسسة مالية. (البياتي وسماره، 2013).

أشار (البياتي وسمارة، 2013) إلى قانون البنوك رقم (28) لسنة (2000) الذي أصدر فيه البنك المركزي الأردني تعليمات خاصة بالرجوع لأحكام المادتين (93 و99 ب) فيما يرتبط بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحت رقم (2006/29) وقد تناولت إلى أهم متطلبات العناية الواجبة بشأن العملاء وتوضيح الحالات التي تحتاج إلى عناية خاصة إضافة إلى دليل الإرشادات لمكافحة عمليات غسل الأموال والتي يذكر فيها ما يلي:

1) استخدام كافة الأساليب المتاحة لمتابعة العمليات والصفقات المشتبه بها عن طريق تقارير رقابية، وقوائم الأشخاص والكيانات الملاحقة دوليًا.
2) متابعة المستجدات العالمية في أشكال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات مكافحتها
3) خاصة ما يصدر في هذا المجال عن اللجنة الدولية Financial Action Task Force (FATC) وصندوق النقد الدولي ولجنة بازل وغيرها من المنظمات الدولية.

4) إدراك مصدر الأموال المودعة عند فتح الحساب وخاصة الإيداعات النقدية الكبيرة.

5) برمجة نظام آلي لإعداد التقارير التي تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أنظمة البنك الداخلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنها تقارير الحوالات، حركة وأرصدة كل من حسابات البنوك الخارجية.

المبحث الثالث

المصارف الإسلامية

2-3-1 نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية:

يعود تاريخ المصارف الإسلامية إلى عام (1940) حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار التي تعمل بدون فائدة، وفي عام (1950) بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية, كما أن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأنشئت مصارف الادخار في مصر عام (1963) وكانت بمثابة صناديق ادخار وتوفير لصغار الفلاحين (عبدالله والجغل، 2020).

أما على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية فقد أنطلق أول مصرف إسلامي عام (1978) وأطلق عليه اسم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، ومن ثم تبعه بعد فترة طويلة البنك العربي الإسلامي الدولي عام (1997)، ثم جاء بنك الأردن دبي الإسلامي الذي مارس إعماله بشكل واضح عام (2008)، وأخيرًا مؤسسة الراجحي المصرفية عام (2011) (سمحان، 2016).

والآن انتشرت المصارف الإسلامية في العديد من دول العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح بنوك أو فروع إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز مما يؤكد نجاح النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة (عبدالله والجغل، 2020).

2-3-2 مفهوم المصرف الإسلامي:

المصرف الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية, ويعتبر المصرف الإسلامي أحد مكونات النظام المالي ويعمل على تطبيق القوانين التالية: قانون البنوك، قانون البنك المركزي، قانون الشركات المساهمة، وقانون التجارة، على أن لا تتعارض مع الأحكام الشرعية (سمحان، 2016).

ووضح المصرف الإسلامي على أنه قطاع مالي استثماري ذات رسالة إنسانية واجتماعية وتنموية يهدف إلى تجميع الأموال والاستخدام الأمثل لموارده بأحكام وأسس الشريعة الإسلامية من أجل بناء مجتمع إسلامي متكامل (عريقات وعقل، 2010).

2-3-3 أساليب استغلال المصارف في عمليات غسل الأموال:

تنقسم أساليب عمليات غسل الأموال إلى الأساليب التقليدية والإلكترونية حيث يمكن إيجاز أهم هذه الأساليب كالآتي:

أولا: الأساليب التقليدية لعمليات غسل الأموال:

1) **التهريب:** تعد من أبسط الطرق، والأكثر انتشارًا بإتباع وسائل سهلة مثل إخفاء النقود في الجيوب السرية الموجودة داخل الحقائب وترحيلها خارج الدولة سواء برًا أو جوًا أو بحرًا، وتحرص الدول حاليًا إلى الاهتمام وتعزيز الرقابة الجمركية على حدود الدول للحد من هذه الوسيلة، وبالرغم من التطور التكنولوجي الحاصل على جميع الأصعدة إلا أنها ما زالت موجودة (عبد القادر، 2013).

2) **الصفقات الوهمية:** يستخدم غاسلو الأموال الفواتير غير قانونية كثمن للصفقات غير الحقيقية كما يستعينون بعملية تضخيم الأرقام، ودور القمار، ويقومون ببيع بعض السيارات الفخمة والأحجار النفيسة واللوحات الفنية من راسيميها بعد شرائها منهم، كل هذه التقنيات تساعد أولئك في عمليات غسل الأموال (العاجز، 2008).

3) **التواطؤ مع العاملين في البنوك:** يقوم غاسلو الأموال بتقديم رشاوي ذات قيمة مجزية للموظفين في قطاع البنوك، وذلك من أجل السماح لهم بإيداع تلك الأموال غير النظيفة في المصارف دون التدقيق أو التحقق من مصادرها الحقيقة (شافي، 2007).

4) **الشركات الوهمية:** هناك بعض الشركات التي يتم تأسيسها بصورة قانونية، لكن يستغلها غاسلو الأموال كونها تتصف بالسهولة وعدم التعسير في النظام المالي والتجاري، إضافة على أنها تتميز بعدم وجود غاية تجارية، ومنها شركات الاستيراد والتصدير وشركات السياحة وشركات التأمين التي يتعسر على الحكومات أن تنظر إلى مستنداتها المالية (القليوبي، 2007).

ثانيا: الأساليب الإلكترونية لعمليات غسل الأموال:

تعد الأساليب الإلكترونية من أهم الوسائل التي يستخدمها غاسلو الأموال لغاية تجميع رؤوس أموالهم حيث أنها تجري من خلال الجهاز المصرفي والمالي وذلك لأنها تتميز بالسرعة وبعد المسافة التي تمنح جزءًا كبيرًا من الطمأنينة بالإضافة إلى إمكانية إخفاء الاسم وسط العدد الكبير من التحويلات التي تجري أثناء السنة (الدوغجي، 2012).

1) **بطاقة الائتمان:** هي أداة ممكن أن يستخدمها الأفراد أو التجار عوضًا عن النقود لسداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة لحامل هذه البطاقة، ومقابل ذلك يمضي على إيصال بالمبلغ المطلوب منه مقابل الخدمة أو السلعة التي حصل عليها، على أن يقوم بتحصيل المقابل من

البنك المصدر لهذه البطاقة (عابد، 2012). وتعمل هذه البطاقة على زيادة معدل عمليات غسل الأموال على الصعيد الدولي وذلك لأنها لا تمر عبر قنوات وقيود التحويلات أثناء عمليات البيع أو تحصيل النقود (العاجز، 2008).

وتطبق هذه الطريقة في البلدان التي لا تضم تشريعات واضحة ترتب عمل تلك البطاقات، فهي تمنح لصاحبها تسهيل ائتماني من المصرف الذي يعطي البطاقة إلى صاحبها، فيستغل غاسلو الأموال منها في البلدان الأخرى، وذلك من خلال تحويل المال إليه من الجهة التي صرف من ماكينتها أي من حساب العميل بالهروب من القيود المفروضة على التحويلات، وتتسم هذه البطاقة بأنها تسمح بدفع المال دون الحاجة إلى امتلاك المال نقدًا، وتتبع هذه بإيداع أموال ضخمة في حساب البطاقة بحيث يبقى هذا الحساب دائنًا ومن ثم القدرة على سحب هذه الأموال أينما وجدوا غاسلو الأموال (الحمداني، 2005).

2) **البنوك الالكترونية:** يستغل غاسلو الأموال البنوك الإلكترونية في إدخال الشيفرة السرية، باستخدام الأرقام دون طباعتها على جهاز الكمبيوتر، التي تحول الأموال بسرية وسرعة تامة بما يأمر به الجهاز ودون طباعة هذه الأرقام، لذلك تعد البنوك الإلكترونية من الوسائل الخطرة كما أنها ترفض الودائع ولا تمنح تسهيلات مصرفية (عواجة، 2010).

3) **البطاقات الذكية:** تحتوي البطاقات الذكية على شريط الكترومغناطيسي يسمح بالقراءة والتسجيل بشكل الكتروني، وكلما تنجز معاملة ما يخفض خط الائتمان بمقدار المبلغ المتعامل به من ذاكرة البطاقة كما أنها لا تحتاج على الموافقة المسبقة لمصدر هذه البطاقة (الراوي، 2005). وتساعد البطاقة الذكية عملائها في عملية السحب من غير حواجز أو قيود قانونية في العديد من دول العالم خلال وقت قصير (الخريشة، 2006).

المبحث الرابع

الدراسات السابقة

2-4-1 الدراسات باللغة العربية:

2-4-1-1 دراسات متعلقة بالمحاسبة الجنائية:

- **دراسة (الحيالي، 2020), بعنوان: "مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية".**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لتسوية النزاعات ذات الصبغة المالية في المحاكم، وذلك عن طريق مدى توفر المعلومات (الأدلة المالية) للمحاسبة الجنائية، ومدى تمتع الأفراد بالمؤهلات العلمية والعملية والمهارات اللازمة بالإضافة إلى توفر بيئة تنظيمية وتشريعية لتطبيق هذه المهمة وتسوية النزاعات المالية بشكل عادل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثل مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين الذي بلغ عددهم (403)، وقام الباحث بتوزيع (124) من الاستبانات على عينة الدراسة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يوجد مقومات لتطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم من خلال توفر الأدلة المالية وتمتع الأفراد بالمؤهلات العلمية والعملية بالإضافة إلى توفر بيئة تنظيمية وتشريعية لتنفيذ هذه المهمة وتسوية النزاعات المالية بشكل عادل في المحاكم، وجاءت الدراسة بعدة توصيات أهمها أهمية طرح مناهج للمحاسبة الجنائية واعتمادها في الجامعات الأردنية من أجل تخريج أشخاص مؤهلين لاستخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات ذات الطابع المالي والإلكتروني.

- **دراسة (الهنيني وسلامة، 2018), بعنوان: "دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المحاسبة القضائية من خلال الاعتماد على وجهة نظر المحاسبيين القانونيين الأردنيين للحد من أساليب الاحتيال في الأردن، حيث عمل الباحثان على توزيع عدد من الاستبانات على عينة الدراسة موجهة إلى المحاسبيين القانونيين الأردنيين والبالغ عددهم (51) مستجيبًا، واستخدم في هذه الدراسة أساليب إحصائية تتناسب مع الدراسة ومن خلال برنامج (SSPS) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه يوجد ذات أهمية للمحاسبة القضائية للحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن، وذلك عن طريق رفع كفاءة وفاعلية التحكيم في القضايا ذات الصبغة المالية المرفوعة من الأطراف المدعية، والتحري والبحث عن عمليات الاحتيال، وتحديد الأضرار المالية الحاصلة والتعويضات اللازمة عليها. ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة ضرورة العمل على نشر الوعي بين المحاسبيين العاملين في المؤسسات بالعقوبات التي قد توجه لهم عند قيامهم بعمليات الاحتيال والاختلاس.

- **دراسة (عبيد، 2018), بعنوان: "المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية".**

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية ومدى إمكانية تطبيقها لتحسين جودة التقارير المالية في العراق، واتبع الباحث أسلوب الاستبانة والتي تم إعدادها من الخلال الدراسات السابقة والجانب النظري لتجميع البيانات الأولية وموجهة إلى إفراد عينة الدراسة التي شملت المدققين الخارجين، ومخمني الضرائب، أساتذة الجامعات، والقضاة، كما استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي لتحديد مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على إمكانية تطبيق المحاسبة الجنائية في العراق لتحسين جودة التقارير المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوجد تزايد على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحالي وذلك بسبب وجود

خلافات حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح والتي تستدعي تقديم دعاوى في المحاكم، كما توصلت إلى عدة توصيات أهمها العمل على نشر الوعي بأهمية المحاسبة القضائية وأساليبها بين كل من المهنيين والباحثين والأكاديميين.

- **دراسة (السعايدة، 2017), بعنوان: "المحاسبة الجنائية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي (دراسة ميدانية: شركات الوساطة المالية المدرجة في بورصة عمان)".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر المحاسبة الجنائية للحد من حالات التهرب الضريبي لشركات الوساطة المالية المدرجة في بورصة عمان، حيث استخدمت الباحثة منهج الوصفي التحليلي وإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة لإدراك آلية مفاهيم الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المحاسبة الجنائية تعمل على توفير الأدوات اللازمة التي يستطيع المدقق الجنائي من خلالها كشف حالات التهرب الضريبي والحد من هذه الظاهرة في شركات الوساطة المالية المدرجة في بورصة عمان، وأهم التوصيات التي جاءت في هذه الدراسة تفعيل دور المدقق الجنائي وإبراز وظيفته في تطبيق إجراءات صارمة بحق المخالفين في شركات الوساطة المالية المدرجة في بورصة عمان تجاه التهرب الضريبي.

- **دراسة (الكبيسي، 2016), بعنوان: "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المحاسبة القضائية في حل الخلافات التي لها علاقة بالطبيعة المالية من وجهة نظر القضاء ووجهة نظر المحاسب القضائي، وتم استخدام في هذه الدراسة منهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة لتكون أداة الدراسة التي بينت آراء المستجيبين لأهمية المحاسبة القضائية في المجتمع، ومدى تواجد قاعدة بيانات للمحاسبة الجنائية وأهلية من يمارسها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المحاسبة القضائية لا ترتقي

للمستوى الحقيقي من أجل إنهاء الخلافات وتحقيق العدالة في المجتمع، ومكافحة جميع القضايا التي لها علاقة بالغش والاحتيال، ومن أهم التوصيات التي جاءت بها هذه الدراسة أنه من الضروري تفعيل دور المحاسبة القضائية من خلال إظهار مكانتها في الأردن.

- **دراسة (زعارير وآخرون، 2016), بعنوان: "أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية _ دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين",**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر المحاسبة القضائية في الحد من وسائل التهرب المشروع في شركات المساهمة العامة الأردنية (الشركات الصناعية)، وفي ظل المؤشرات الحديثة لمفهوم العولمة وبالإضافة إلى ما يعرف بالاقتصاد المعرفي الذي يمكن من خلاله نقل المعرفة الكاملة للشركات الموجودة في شتى أنحاء العالم، مما دعا الأمر إلى الاهتمام بتلك الشركات والبحث في إدارات تلك القطاعات التي تبين الإطار التجميلي لأرباحها للمستثمرين والمالكين، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة توصلت إلى نتائج أهمها عملت المحاسبة القضائية على إظهار الحالات الحاصلة بين هذه الشركات من فساد مالي وإداري، ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة أنه من الضروري إتباع استراتيجيات متكاملة من شأنها أن تعالج الثغرات التي يستغلها المتهربون من الضريبة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، والاهتمام بالنظام الرقابي الذي تعتمد عليه المحاسبة القضائية من أجل الحفاظ على كل من حقوق المكلف والسلطة المالية في تلك القطاعات.

- **دراسة (برغل، 2015), بعنوان: "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي و الإداري".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية والحوكمة في شركات المساهمة العامة الأردنية، واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج الوصف التحليلي وقامت بتوزيع استبانة على هذه الشركات ودائرة مراقبة الشركات وهيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وإجراء مقابلات شخصية، وتوصلت إلى نتائج تبين مدى أهمية توافر الأدوات والوسائل التي تجعل المدقق الجنائي يحد من عمليات الفساد المالي الإداري وإبراز عنصر الشفافية للبيانات التي تصدر عن الشركة وعنصر التحفظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وبيان أهمية المحاسب الجنائي في شركات المساهمة العامة. ومن أهم التوصيات التي جاءت بها هذه الدراسة ضرورة استحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم التي تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

- **دراسة (قنديل، 2014) بعنوان: "المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية".**

جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى امتلاك المحاسب القانوني في الأردن المهارات الكافية والمطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، وقامت على أربعة محاور دارت حول الأخلاق المهنية والقيادة والعمل ضمن فرق والتعليم المستمر والخبرة ومن خلال سعي الباحثة حول هذه الدراسة الميدانية وبواسطة (250) استبيان توزع على المدراء الماليين والمحاسبين القانونيين في الأردن توصلت إلى نتائج عدة كانت أهمها أن الأخلاقيات المهنية من أهم المحاور التي أدت إلى رفع سوية ومهارة تطبيق المحاسبة القضائية الذي ينعكس إيجابًا في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال ورفع في سوية الاقتصاد المحلي. ويوجد بعض المعوقات التي توضح عدم أهمية توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة القضائية وجاءت هذه الدراسة لتقديم بعض التوصيات المناسبة لتقليل تلك المعوقات، أهمها إعطاء المحاسب القانوني دورات تدريبية كافية

حول أهمية المحاسبة القضائية والتنسيق بين المنظمات الأكاديمية والمهنية في تطوير المحاسب القضائي من شأنها إعداد كفاءة علمية وخبرة كافية.

- **دراسة (قمبر، 2014) بعنوان: "قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي".**

جاءت هذه الدراسة للبحث عن ضرورة التحديث المستمر لمناهج التعليم في الدولة الليبية ومواكبة كل ما هو حديث وحيوي، فكان لهذه الدراسة أهمية كبرى في قياس أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في المناهج الدراسية ليدرك حاجات المجتمع الليبي في كشف عمليات الغش والفساد والمساعدة في حل الخصومات والنزاعات القانونية التي تتعلق بالأمور المالية.

وبعد إجراء التحليل الإحصائي الوصفي توصلت هذه الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس أدركوا ضرورة إدخال مهارات وعلوم المحاسبة الجنائية في الجامعات، وضرورة إعداد برامج ودورات تعليمية تسعى إلى توافر موارد بشرية مؤهلة في تدريس المحاسبة الجنائية، إضافة إلى أهمية إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وتشجيع البحث العلمي في إدراك أهمية المحاسبة الجنائية مع الأخذ بالمتغيرات الآتية: العمر، المؤهل العلمي، الجنس، الخبرة العملية.

2-4-1-2 دراسات متعلقة بعمليات غسل الأموال:

- **دراسة (عزايزه، 2018), بعنوان: "دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في الأردن)".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية العاملة في الأردن، والتعرف من خلالها على مبادئ المحاسبة الجنائية ومدى استخدامها في البنوك التجارية العاملة في الأردن، حيث قامت الباحثة بتوزيع (195) من الاستبانات على عينة الدراسة وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أساليب إحصائية تتناسب مع هذه الدراسة ومن خلال برنامج (SPSS) أثبتت الدراسة بوجود أثر لدور المحاسبة الجنائية بأبعادها المختلفة (المؤهلات العلمية والتعليمية، المهارات والقدرات، الركائز البيئية، أساليب التدقيق) في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وجاءت الدراسة بعدة توصيات أهمها: أن تعمل إدارة البنوك على إقامة ورشات عمل وندوات ومؤتمرات لموظفيها تتعلق بموضوع الحد من عمليات غسل الأموال.

- **دراسة (عربيات، 2017), بعنوان: "أثر مقررات اللجنة الراعية للمنظمات (COSO) في الحد من غسل الأموال بالمؤسسات المالية الأردنية".**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر مقررات اللجنة الراعية للمنظمات (COSO) في الحد من عمليات غسل الأموال، وتطرقت الدراسة إلى توضيح مفاهيم الرقابة الداخلية طبقًا لإطار (COSO) حيث تألف مجتمع الدراسة من شركات الوساطة المالية، شركات الصرافة، شركات التأمين، والبنوك العاملة في الأردن، وعملت الباحثة على توزيع عدد من الاستبانات البالغ عددها (303) على عينة الدراسة واستخدمت أساليب إحصائية تتناسب مع الدراسة ومن خلال برنامج (SPSS) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر للرقابة الداخلية وفق هذا الإطار

بأبعادها المختلفة (البيئة الرقابية، المراقبة، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، تقدير المخاطر) في الحد من عمليات غسل الأموال، وجاءت الدراسة بعدة توصيات أهمها العمل على التحكم بمبادئ الرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات التشغيلية والإدارية تتسم بالكفاءة والفاعلية وإقامة دورات تدريبية في إطار عمليات غسل الأموال وأساليبها ومخاطرها.

- **دراسة (الكبيجي، 2015)، بعنوان: "فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)".**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، ومساهمتهم في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز مهام التدقيق الخارجي والداخلي لمكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في دولة فلسطين، حيث اتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي ووزع استبانة على مجتمع الدراسة المكون من جميع المصارف العاملة في فلسطين، والبالغ عددها (17) مصرفاً حيث تم توجيه الاستبانة إلى المراجعين الداخليين والخارجيين وأعضاء من لجان المراجعة، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة يجب على لجان المراجعة أن تلتزم بتطبيق المهمات الموكلة لهم، وأن تتمتع هذه اللجان بالصلاحيات اللازمة من أجل ممارسة دورها في مكافحة عمليات غسل الأموال، ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة وضع ميثاق يتضح من خلاله المهمات والمسؤوليات والصلاحيات لإعطاء مصدر قوة لأعضاء لجان المراجعة أثناء القيام بعملهم داخل المصارف.

- **دراسة (الجنابي، 2014) بعنوان: "دور السياسات الإدارية والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وعلاقتها بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المصرفية، (دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية)".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآلية التي يتم من خلالها عملية غسل الأموال في المصارف وبيان دور هذه المؤسسات في مكافحة هذه الظاهرة، واتبع الباحث منهج الوصف التحليلي لجمع المعلومات الأولية من مجتمع الدراسة المكون من المصارف الحكومية والأهلية في مدينة بغداد، وقام الباحث بتوزيع (60) استبانة على عينة الدراسة المكونة من مدراء المصارف ومعاونيهم من المسئولين بمكافحة هذه الظاهرة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السياسات الإدارية والمصرفية وبين تحقيق الأهداف المصرفية الإستراتيجية، ويمكن أن تكون المنظمات المصرفية أداة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال السياسات الإدارية المعتمدة، ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة العمل على إشراك الكادر المصرفي في دورات سواء داخل أو خارج العراق لزيادة مهاراتهم في مكافحة هذه الظاهرة، والحفاظ على المال العام من الضياع والحد من الفساد المالي والإداري من خلال وضع إستراتيجية شاملة داخل العراق لمكافحة هذه الظاهرة.

2-4-2 دراسات باللغة الإنجليزية:

2-4-2-1 دراسات متعلقة بالمحاسبة الجنائية:

- **دراسة (Eliezer and Emmanuel, 2015) بعنوان:**

"Relevance of Forensic Accounting in the Detection and Prevention of Fraud in Nigeria".

هدفت هذه الدراسة إلى الاهتمام بكيفية استخدام المحاسبة الجنائية، وبيان دور المحاسب لمواجهة حالات الغش المالي والفشل في التدقيق القانوني والوقاية من الأعمال الاحتيالية في دولة نيجيريا، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاطلاع على الأدبيات السابقة حيث توصل لوجود اختلافات بين المحاسب التقليدي والمحاسب الجنائي ومدى مساهمة المحاسب الجنائي للكشف والحد من عمليات الاحتيال التي تساعد لجان التدقيق في أداء مهامهم الرقابية من خلال تزويدهم بالضمانات بشأن تقرير المراجعات الداخلية للحسابات، وجاءت الدراسة على أن المحاسبة الجنائية تعتبر من أهم الوظائف للجهات المعنية مثل المحاكم والمحامين والشرطة، ومن التوصيات التي جاءت بها هذه الدراسة القيام بإنشاء حكومة وجمعيات مهنية من أجل الاهتمام أكثر في مجال المحاسبة الجنائية وإكسابها الصفة الرسمية لهذا المجال من المحاسبة.

- **دراسة (Akkeren *et al*, 2013) بعنوان:**

"A Metamorphosis of the Traditional Accountant: an Insight into Forensic Accounting".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أحدث الاتجاهات في مجال تطبيق المحاسبة الجنائية في دولة أستراليا، عن طريق دراسة الآلية التي تقوم بها شركات المحاسبة التي تتخصص في تقديم خدمات المحاسبة الجنائية من أجل تلبية احتياجات عملائها، وإبلاغ الجامعات في أستراليا على المناهج المناسبة لضمان مهارات ومعرفة خريجي المستقبل لتلبية توقعات الصناعة. واتبعت هذه الدراسة

الأسلوب الأستكشافي من خلال إجراء المقابلات النوعية مع المحاسبيين القانونيين الجنائيين في دولة أستراليا. وتوصلت هذه الدراسة لنتائج تشير إلى أن الخدمات المقدمة من قبل المحاسبة الجنائية هي خدمات معقدة وواسعة. وتختلف الآراء حول أفضل السبل من أجل المضي قدمًا في هذا المجال لمهنة المحاسبة، حيث أن الخدمات المقدمة من قيل شركات خدمات المحاسبة الجنائية تتطلب عدة مهارات منها المهارات التحليلية والاتصالات والتكنولوجيا والمهارات الشفوية والكتابية، بالإضافة إلى التأهيل المحاسبي، كجزء أساسي من المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، وكانت التطلعات أن التخرج يتطلب مهارات مثل الذكاء والقدرة على العمل بشكل مستقل بالإضافة إلى قوة الشخصية، وكشفت هذه الدراسة على أنه لا يزال ضعف في مهارات المحاسبة الجنائية التي يجب أن تكون متوفرة لدى خريجين الدراسات العليا.

- **دراسة (Digabriel and Ojo, 2013) بعنوان:**

"The Dual Roles of External Auditor's and Forensic Accountant's".

هدفت الدراسة إلى بيان القدرات المحددة، إذ وجد دور مزدوج للمدقق الخارجي، من خلال الاطلاع على قواعد التدقيق الداخلي إضافة إلى المهارات الشخصية، كما جاءت لإظهار العلل و الدواعي للمحاسبة الجنائية وذلك من خلال تراكيب أساليب التدقيق التقليدية، كما شاركت هذه الدراسة في التركيز على الجانب الذي يتطلب دمج مسؤوليات التدقيق الداخلي وتيسير هذه الخطوة من خلال منح وسائل تساعد في هذه العملية والاضطلاع على الفوائد الناتجة عنها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة توضيح الصفات الرئيسية التي من الضرورة أن تتوافر في المدقق الداخلي والخارجي، فهذه الصفات تدعم دور المحاسب الجنائي الأساسي في الاستشارة وإجراء الشهادة المهنية في المحاكم، بحيث تكون هذه الأدوار تناسب بعض الحالات وذلك بسبب وجود القيود التي يضعها قانون (Sarbanes-Oxley) والتشريعات الأخرى.

2-4-2-2 دراسات متعلقة بعمليات غسل الأموال:

- **دراسة (Ringh and Sultani, 2014) بعنوان:**

"The Auditor's Role in Combating Money Laundering (an Attitude Survey Swedish Auditors)".

هدفت الدراسة لمعرفة مدى الالتزام من قبل مدققي الحسابات بتقديم معلومات لوجود شبهة غسل الأموال في القوائم المالية، وأتت هذه الدراسة بعد التصريحات التي أدلت بها اللجان المالية أنه من الحالات النادرة قيام مدقق الحسابات بالكشف عن وجود تلبسات أو شكوك حول وقوع جريمة غسل الأموال وسهولة حصول المدققين على المعلومات المتعلقة بهذه الجريمة، لتكون هذه الدراسة السبب الرئيسي باختبار واستطلاع موقف المدققين الخارجيين في السويد بين مهنية التدقيق التي يطبقوها تجاه عملية غسل الأموال وقدرة الدولة التشريعية باكتشاف عملية غسل الأموال من البيانات المالية، حيث اتبع الباحثون في هذه الدراسة أسلوب منهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانات البالغ عددها (68) على عينة الدراسة موزعين على النحو الأتي (11) على المدققين العاملين في الشركات الأربعة الكبرى في التدقيق و (35) على المدققين العاملين في الشركات الوسطى في ستوكهولم و (20) على المدققين العاملين في الشركات الصغرى، ونظرًا لاسترداد (48) استبانة وهو عدد كبير نسبة إلى عينة الدراسة لم يتمكن الباحثون من تعميم نتائج هذه الدراسة والحصول على نتائج واضحة حول دور مدققي الحسابات والتزامهم تجاه واجباتهم وطريقة الحصول على المعلومات التي لها علاقة بعملية غسل الأموال في البيانات المالية.

- **دراسة (Said, *et al*, 2013) بعنوان:**

"Money Laundering Prevention Measures Commercial Banks in Malaysia".

هدفت الدراسة لفحص قوة التدابير والامتثال الحالية التي تمارسها البنوك التجارية في ماليزيا وإمكانية التزام البنوك فيها، كما هدفت للتعرف على العوامل المؤثرة لنجاح تدابير مكافحة عمليات غسل الأموال، واتبع الباحث في هذه الدراسة منهج الوصف التحليلي، حيث تألف مجتمع الدراسة من جميع رؤساء ضباط الامتثال في البنوك التجارية داخل ماليزيا، وقام الباحث بتوزيع (60) استبانة على عينة الدراسة المكونة من (60) ضابط امتثال باعتقاد الباحث أن ضباط الامتثال هم الأكثر معرفة بمكافحة ظاهرة غسل الأموال، وتم استرداد (39) استبانة بحيث كانت نسبة الاستجابة (65%)، وتوصلت الدراسة أن هذه البنوك تأخذ مسؤولياتها على محمل الجد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى وجود فروقات جوهرية لدى إدارة البنوك بين مستوى النظرة الجادة والمستوى الفعلي المعتمد لتطبيق التدابير المضادة لمكافحة هذه الظاهرة، وعلى الرغم من المعرفة التامة لأهمية الرقابة الداخلية والتشريعات التي تعتبر أدوات لمقاضاة ومكافحة الجرائم المالية؛ إلا أن المستوى الفعلي للتنفيذ لدى البنوك أقل من ذلك بكثير. ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة العمل على دعم الإدارة العليا والموظفين بالخبراء من أجل تنفيذ التدابير الوقائية لغسل الأموال والاهتمام على توفير البنية التحتية اللازمة للتكنولوجيا.

- **دراسة (Kutubi, 2011) بعنوان:**

"Combating Money-Laundering by the Financial Institution: An Analysis of Challenges and Efforts in Bangladesh".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المبادرات والتحديات التي تواجه القطاعات المالية في دولة بنغلادش لمكافحة ظاهرة غسل الأموال، اتبع الباحث منهج الوصف التحليلي، حيث

تضمن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية والأجنبية والشركات المالية غير المصرفية في دولة بنغلادش حيث يبلغ عدد هذه القطاعات (60) واختار الباحث عينة عددها (21) من المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية، واستهدف الباحث في دراسته الأفراد العاملين في المستويات العليا ولديهم خبرة تتجاوز العشر سنوات في مجال العمل المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هناك ضعف في القطاع المالي في بنغلادش لمكافحة ظاهرة غسل الأموال بسبب التكاليف الباهظة لتطبيق البرامج والآليات على القطاعات المالية، وأهم التوصيات لهذه الدراسة ضرورة التعاون الدولي وتكاثف جهود أكثر من قبل الدولة لمكافحة هذه الظاهرة على اعتبارها جريمة دولية حيث أن أبرز خصائصها أنها جريمة عالمية.

2-4-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

أولاً: أنها تقيس أثر دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وتم أخذ المحاسبة الجنائية كمتغير مستقل المقاس بالأبعاد (المهارات المتخصصة، المؤهلات العلمية، أساليب التدقيق، والركائز البيئية) وعمليات غسل الأموال كمتغير تابع، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى على حسب علم الباحث التي جمعت هذه المتغيرات ضمن البيئة الأردنية.

ثانياً: أن الدراسات السابقة لم تتضمن قطاع المصارف الإسلامية في البيئة الأردنية، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المحدودة (حسب علم الباحث) لاعتمادها على عينة من جميع العاملين المعنيين في الوظائف الإشرافية والرقابية في المصارف الإسلامية حيث تتميز هذه الدراسة بمجتمعها وعينتها وأداتها حيث قام الباحث بالاعتماد عليها للوصول إلى البيانات والمعلومات لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

ثالثاً: أنه تم إجراء هذه الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية والركود الاقتصادي في العالم أجمع وفي المملكة الأردنية الهاشمية في ظل جائحة كورونا العالمية.

رابعاً: العمل على بناء أي إطار معرفي مكمل للدراسات السابقة حول موضوع البحث.

خامساً: سعت الدراسة في تحديد الوسائل الإحصائية باختبار الفرضيات، وتنوعت استخدام الدراسة بأساليبها بين المنهج الوصفي والتحليلي ليتناسب مع البيانات والمعلومات.

سادساً: تقوم هذه الدراسة على ركيزتين رئيستين مستقلتين وهدفت لتكوين علاقة ارتباطية بين هاذين المتغيرين.

سابعاً: السعي حول تكوين بيئة تعمل بنظام محكم حول جرائم غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

- تمهيد
- منهجية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- مصادر جمع البيانات
- أداة الدراسة
- صدق وثبات أداة الدراسة
- ملاءمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمه
- الاساليب الاحصائية المستخدمه

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

3-1 تمهيد:

يوضح الفصل الثالث المنهجية العلمية التي تم إتباعها والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة ومعرفة دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن, وفي هذا الفصل سيتم استعراض مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات, كما يبين خطوات إعداد وتطوير أداة الدراسة، ومدى صدقها وثباتها، وإجراءات الدراسة التي نفذت بها والطرق الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات.

3-2 منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة هي الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو تتبعه لظاهرة معينة, من اجل تحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها, ويتيح معرفة أسبابها ومؤثراتها والأشكال التي أثرت فيها أو تأثرت بها (غربي, 2019), حيث اعتمدت الدراسة في إجراءها على المنهج الوصفي والذي يقوم على مجموعة الإجراءات التي تتكامل لوصف الظاهرة أو المشكلة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات, وتصنيفها ومعالجتها, وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها, والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة قيد الدراسة (الخياط, 2021). واعتمدت الدراسة أيضاً في إجراءها على المنهج الاستدلالي (التحليلي) وهو مجموعة الإجراءات التي تستخدم نتائج الإحصاء الوصفي وترجمتها إلى مقاييس يمكن تعميمها على المجتمع الإحصائي الذي تحت الدراسة ووضع الاستنتاجات المتعلقة بها (العكيلي, 2020).

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

3-3-1 مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الشاملة لكل المفردات أو المشاهدات التي تشترك في صفة أو خاصية معينة ويمكن أن يكون المجتمع أشخاص أو أشياء وقد يكون محدود أو غير محدود (الجسار, 2020). وعليه تالف مجتمع الدراسة من موظفي الدائرة الرقابية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والموضحة في الشكل (2).

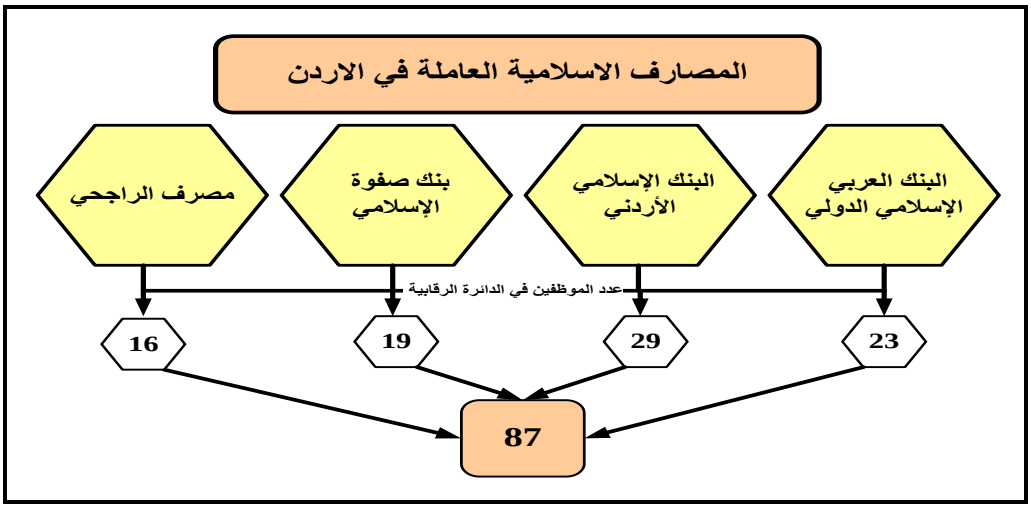

الشكل (2): أسماء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وعدد الموظفين في الدائرة الرقابية

يتضح من الشكل (2) أن عدد المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (4) مصارف وذلك حسب تقرير البنك المركزي (2021), وبعد مراجعة إدارة الموارد البشرية لهذه المصارف تبين أن عدد الموظفين في الدائرة الرقابية ما يقارب (87) موظف.

3-3-2 عينة الدراسة:

يلجأ الباحث إلى دراسة أو اختيار عينة من المجتمع الأصلي, بشرط أن تمثل جميع المفردات أو العناصر المكونة للمجتمع الأصلي تمثيلاً صادقاً وعادلاً, إذ من الصعوبة إجراء دراسة تتضمن جميع مفردات المجتمع الأصلي, بسبب ما قد يواجه الباحث من صعوبات

ومتاعب تتعلق بالبيانات والمعلومات وإعدادها وتصنيفها وتنظيميها لكل مفردة من مفردات المجتمع, لهذا فان العينات هي أفضل وسيلة لإجراء البحوث والدراسات, ولابد من اختيار عينة مناسبة ممثلة لمجتمع الدراسة تتوافر فيه نفس خصائصه (الجبوري, 2018). وعليه اعتمد الباحث توزيع الاستبانة على عينة عشوائية بسيطة (Simple Random Sample) من مجتمع الدراسة, والعينة العشوائية البسيطة يقصد بها أن يكون هناك احتمال متساوي أمام كل عنصر في مجتمع الدراسة ليتم اختيارهم وان يظهروا ضمن العينة دون تحيز من الباحث (النجار وآخرون، 2020)، حيث قام الباحث بتوزيع (75) استبانة أي ما نسبته (86.2%) من مجتمع الدراسة, واسترداد (70) استبانة أي ما نسبته (80.4%) من موظفي الدائرة الرقابية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وجميعها صالحة لغايات التحليل الإحصائي, ومن ثم تم إخضاع عينة الدّراسة إحصائياً لتحليل KMO (Kaiser- Mayers- Olkin) (كيزر–ميير–اولكين)، وهي أداة تحليلية تستخدم لتوضيح كفاية حجم العينة المشاركة في الدراسة، حيث ينبغي أن تكون قيمة (KMO≤0.5) ليكون حجم عينة الدراسة كافياً (Field, 2018). حيث كانت قيمة (KMO) تساوي (0.800) وهي أكبر من القيمة المفترضة لكفاية حجم العينة، ويدل ذلك على أن حجم العينة المشاركة بالدراسة كافيةً، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): تحليل كفاية حجم العينة (KMO and Bartlett's Test)

يزر–ميير–اولكين لقياس كفاية أخذ العينات		0.800
اختبار بارتليت	مربع كاي (Approx. Chi-Square)	1671.501
	درجة الحرية (df)	435
	مستوى الدلالة (Sig)	0.00

3-3-3 وحدة المعاينة: تتكون وحدة المعاينة والتحليل لهذه الدراسة من الموظفين ضمن الدائرة الرقابية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والمتمثلة بمناصبهم الوظيفية بـ(مدير, نائب/ مساعد مدير, رئيس قسم, نائب/ مساعد رئيس قسم, مدقق رئيسي, ضابط امتثال).

3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تعّد عملية جمع البيانات إحدى الخطوات الأساسية في إجراءات البحوث العلمية بشكل عام, وأنها يجب أن تنال عناية خاصة لأهميتها في تقديم الأدلة الملائمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة المتضمنة في مشكلة الدراسة, وعموماً تكتسب البيانات قيمتها بقدر استجابتها ومواءمتها للمشكلة, وإيجاد الحلول والتفسيرات المطلوبة لها (الجادري وأبو حلو, 2015) وعليه اعتمدت الدراسة على مصدرين وهما:

1. المصادر الثانوية:

استخدمت الدراسة العديد من المصادر الثانوية مثل: الكتب والمؤلفات العلمية والأبحاث المنشورة, والأطروحات والرسائل الجامعية, كما تم الاستعانة بالمصادر الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت, وقواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث والدراسات حول موضوع الدراسة.

2. المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على الاستبانة (Questionnaire), حيث تم تطويرها لتتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها "دور المحاسبة جنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن", ولقد تم بلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلمية المتضمنة لمتغيراتها, واعتماداً على ما تم طرحه نظرياً في الأدبيات السابقة في البحث العلمي.

3-5 أداة الدراسة:

يوضح الشكل (3) الأجزاء التي شملتها أداة الدراسة بصورتها النهائية:

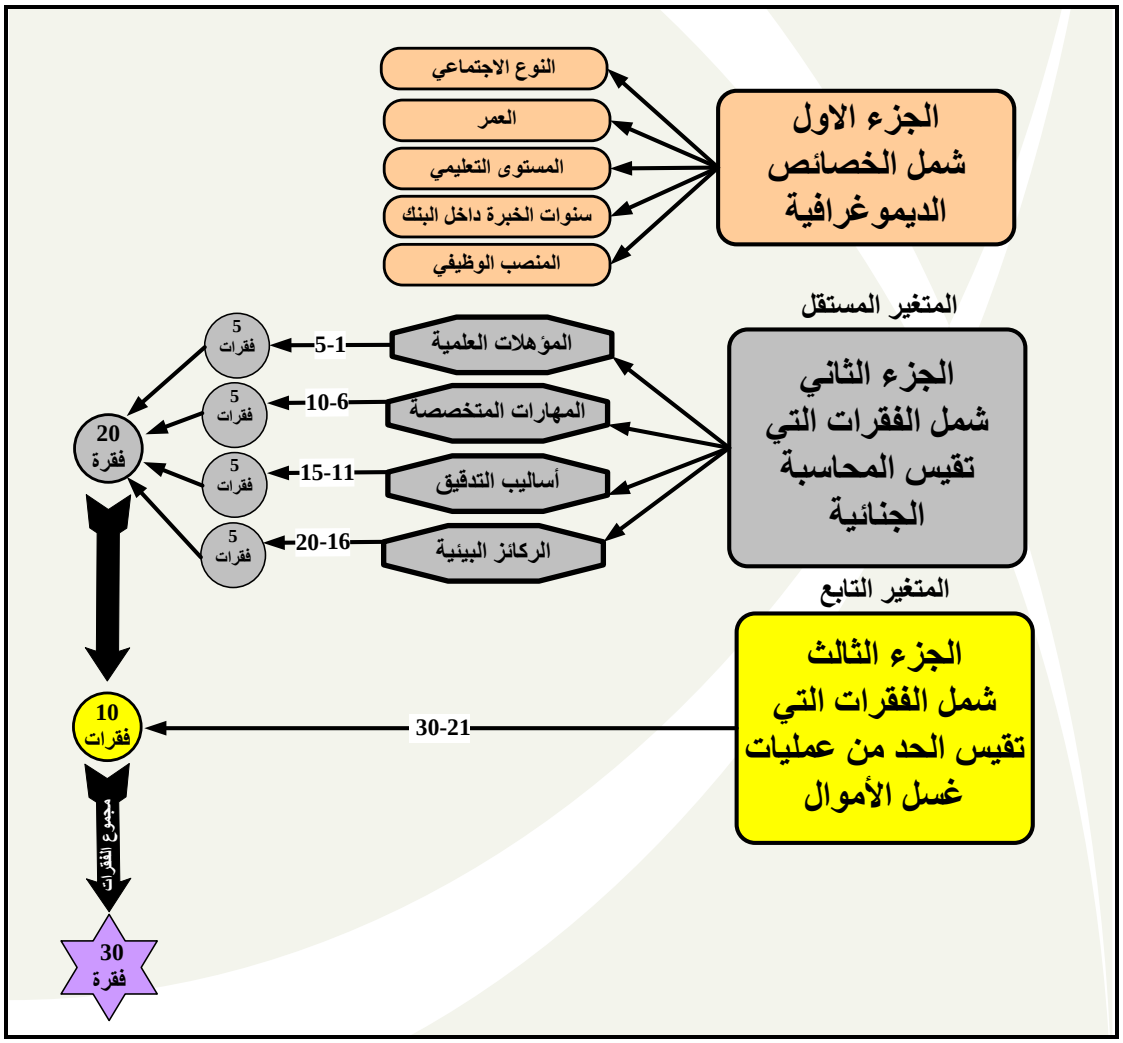

الشكل (3): أداة الدراسة والأجزاء التي شملتها

وتم تطوير أداة الدراسة بناءً على مجموعة من الدراسات السابقة والموضحة في الجدول (3).

جدول (3): الدراسات التي تم الرجوع إليها في تطوير أداة الدراسة

المتغير	الدراسات التي تم الرجوع إليها في تطوير أداة الدراسة
المحاسبة الجنائية	(السعايدة،2017)، (الحيالي،2020)
الحد من عمليات غسل الأموال	(عزايزة،2018)، (عربيات،2017)

اعتمدت أداة الدراسة على مقياس المحصلة (Summated Scales): وهذا المقياس يسعى للتعرف على درجة موافقة أو عدم الموافقة على أمر ما, وتتكون مقاييس المحصلة من

عدد من العبارات تعبر عن موقف ايجابي أو سلبي تجاه أمر معين, ويطلب من المشارك الاستجابة وفقاً لها, وبيان موقفه إما بموافقته أو عدم موافقته على العبارات في المقياس, تعطى كل إجابة درجة عددية تشير إلى التفضيل أو عدم التفضيل, ويتم جمع الدرجات لقياس موقف المشارك تجاه قضية ما, وغالباً ما يشار إليها باسم مقياس (Likert) والموضح في الشكل (4), ونجد أن هذه النقاط الخمس تشكل المقياس, ففي أقصى طرف المقياس هنالك موافقة قوية, وعلى الطرف الأخر هنالك خلاف قوي وبينهما توجد نقاط وسيطة, كل نقطة على المقياس تحمل درجة, وتعطى الاستجابة التي تشير إلى اقل درجة موافقة (1), ويتم إعطاء الأكثر موافقة درجة (5) والأمر نفسه لكل من الردود الخمسة (Kothari, 2013).

الشكل (4): مقياس ليكرت الخماسي

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة التالية (Subedi, 2016):

طول الفئة=	الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل / عدد المستويات	=	(1-5) / 3	= 1.33
طول الفئة + أقل وزن = 1.33 +1 =2.33 فتصبح درجة التقدير الأولى (1-2.33) وبمستوى منخفض وللانتقال للفئة الثانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة التقدير الثانية (2.34-3.66) وبمستوى متوسط وللانتقال للفئة الثالثة 3.66 + 1.33 =5 فتصبح درجة التقدير الثالثة (3.67-5) وبمستوى مرتفع				

3-6 صدق وثبات أداة الدراسة:

3-6-1 الصدق الظاهري: ويعني توافق فقرات الأداة مع الموضوع الذي يتوقع منها أن تقيسه, وان تتوزع بنود هذه الفقرات بين الأبعاد بشكل مناسب يعبر عن السمات التي يحصيها الباحث من هذه الأبعاد, حيث تتوقف درجة صدق الأداة على مدى تمثيل البنود أو الفقرات للمتغير الذي وضعت لقياسه أو السمة المدروسة (بني يونس, 2018). وعليه تم عرض أداة الدراسة على (4) محكمين أكاديميين في الجامعات الأردنية والمشار إليهم في الملحق (2), وبعد

قراءتهم لفقرات الاستبانة ومحتوياتها, تم الإشارة إلى بعض التعديلات والملاحظات على أثرها قام الباحث بإجراء جميع التعديلات والملاحظات.

3-6-2 الصدق البنائي: الصدق البنائي هو علاقة درجات بنود المقياس بالدرجة الكلية إذا كان يقيس شيئاً واحداً, وتدل معاملات الارتباط على أن المكونات أو البنود تقيس شيئاً مشتركاً مما يعين صدقها البنائي (مراد وسليمان, 2015). ولتحقيق الأهداف المرجوة من بنود المقياس ولكي نتمكن من قياس مضمونها تم استخراج قيمة معامل الارتباط (بيرسون) والذي يظهر قدرة كل فقرة من فقرات المقياس ومدى ارتباطها بالبعد الذي تنتمي إليه, وتعتبر الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن (0.25) متدنية ويفضل حذفها, بينما الفقرات التي يزيد معامل ارتباطها عن (0.70) تعتبر متميزة (Linn & Gronlund, 2012), ونتيجة الصدق البنائي موضحة في الجدول (4)

جدول (4): درجات ارتباط فقرات المقياس بمحورها

المحاسبة الجنائية							
المؤهلات العلمية		المهارات المتخصصة		أساليب التدقيق		الركائز البيئية	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	0.702	6	0.826	11	0.870	16	0.792
2	0.825	7	0.790	12	0.790	17	0.820
3	0.899	8	0.871	13	0.814	18	0.741
4	0.811	9	0.880	14	0.879	19	0.877
5	0.854	10	0.745	15	0.903	20	0.701
الحد من عمليات غسل الأموال							
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
21	0.753	23	0.677	25	0.756	27	0.693	29	0.767
22	0.773	24	0.817	26	0.758	28	0.660	30	0.646

نلاحظ من الجدول (4) أن قيمة معامل الارتباط لفقرات المحاسبة الجنائية تراوحت بين (0.701-0.903), وقيمة معامل الارتباط لفقرات الحد من عمليات غسل الأموال تراوحت بين

(0.817–0.646), وجميعها تزيد عن (0.25) وتحمل اتجاه طردي (+) وهذه النتيجة مؤشر على تميز مقبول لفقرات المقياس وعليه تعتبر صادقه بنائياً.

3-6-3 ثبات أداة الدراسة:

ويعني مقدار التباين أو التقارب بين درجات الأفراد إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد وتحت ظروف متشابهة ويسمى معامل الثبات باسم معامل الاستقرار وهو يدل على استقرار الاستجابات عبر الزمن ويقاس عن طريق معامل (Cronbach Alpha) وتكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت أكبر من (0.70) (Sekaran & Bougie, 2020)، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الشكل (5)، نجد أن قيمة الاختبار تراوحت بين (0.847–0.901) وبلغ المؤشر العام لجميع الفقرات (0.93.9) وجميعها اكبر من (0.70) لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات.

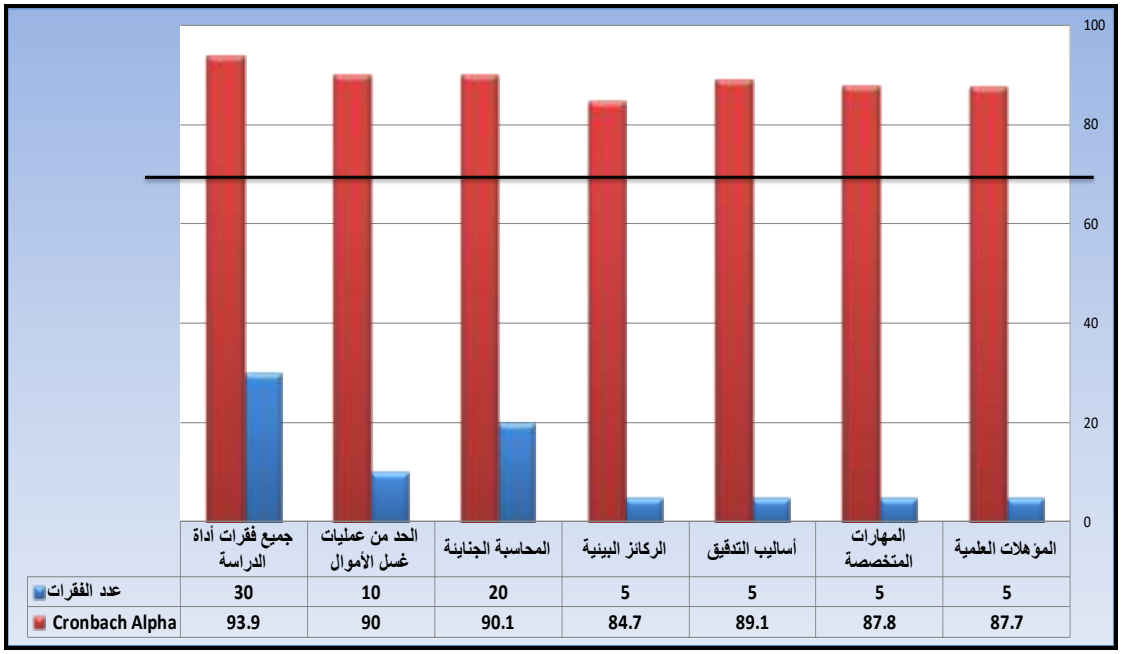

	جميع فقرات أداة الدراسة	الحد من عمليات غسل الأموال	المحاسبة الجنائية	الركائز البيئية	أساليب التدقيق	المهارات المتخصصة	المؤهلات العلمية
عدد الفقرات	30	10	20	5	5	5	5
Cronbach Alpha	93.9	90	90.1	84.7	89.1	87.8	87.7

الشكل (5): قيمة (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة

3-7 ملاءمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:

من الجوانب الهامة في تحليل الانحدار المتعدد عملية تحديد مدى تداخل الارتباط بين المتغيرات المستقلة, فإذا كان الارتباط بين المتغيرات المستقلة عالياً, فان ذلك يعني أن هنالك عوامل مشتركة كثيرة بينها, بل ربما يكون المتغيرين هما تقريباً نفس المتغير مع اختلاف التسمية الظاهرية, وهذا الوضع يجعل نموذج الدراسة هشاً والنتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسة هزيلة وغير موثوق بها, وهذا يجعل من قيمة معامل الارتباط (R) قليلة لتشارك المتغيرات المستقلة في نفس التباين نحو المتغير التابع وبتالي عدم المقدرة على تحديد درجة الأهمية النسبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة (دودين, 2018) وعليه تم إجراء الاختبارات التالية:

3-7-1 اختبار التوزيع الطبيعي:

تعّد وسائل الإحصاء البارامتري (Statistics Parametric) الأقرب لتحديد قيمة الأثر كونها ملائمة لطبيعة البيانات ولكن من شروطها أن تكون هذه البيانات موزعة طبيعياً وأن تأخذ مشاهداتها في المجتمع الذي سحبت منه شكل التوزيع الطبيعي أو الاعتدالي (البناء, 2017), حيث تم استخراج قيمة اختبار معامل الالتواء (Skewness) وهو درجة البعد عن التماثل (Symmetry) ويستخدم هذا الاختبار لقياس تماثل التوزيع, وتشير القيمة التي تقع خارج نطاق (±1) إلى أن التوزيع منحرف إلى حد كبير, وتم استخراج قيمة اختبار الطفرطح (Kurtosis) وهو مقياس درجة علو قمة التوزيع أو درجة التسطح (Flatness) وتشير القيمة الموجبة (+) إلى أن التوزيع بلغ ذروته نسبياً, وتشير القيمة السالبة (−) إلى أن التوزيع مسطح نسبياً, ويكون التوزيع طبيعياً إذا لم تتجاوز قيمة التفرطح ±2.58 (عند مستوى 0.01) و±1.96 (عند مستوى 0.05) (Hair *et.al*.2018).

جدول (5): نتائج اختبار (Skewness) (Kurtosis) للكشف عن توزيع البيانات طبيعياً

نوع المتغير	مستقل					تابع
المتغير / الاختبار	المؤهلات العلمية	المهارات المتخصصة	أساليب التدقيق	الركائز البيئية	المحاسبة الجنائية	الحد من عمليات غسل الأموال
Skewness	−0.514	−0.312	−0.716	−0.755	−0.746	−0.914
Kurtosis	0.506	−0.211	0.114	0.720	1.471	0.240

بناءاً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول (5) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً إذ لم تقع قيم (Skewness) خارج نطاق (±1) ولم تتجاوز قيمة (Kurtosis) (±1.96) عند مستوى (0.05) والأشكال التالية توضح التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

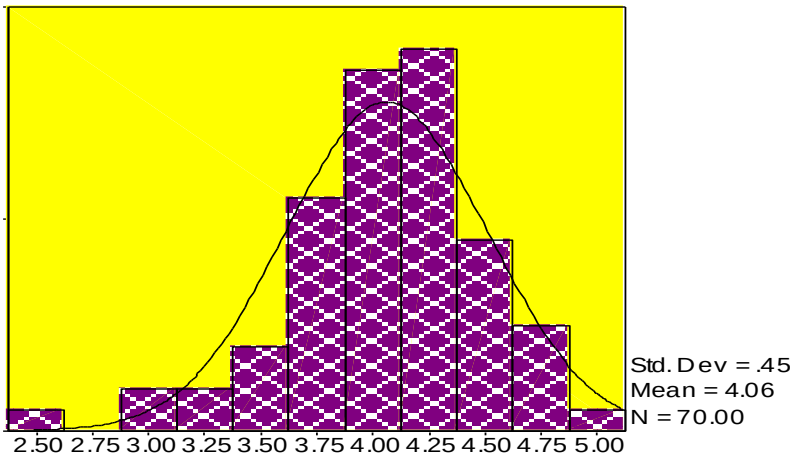

الشكل (6): التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو (المحاسبة الجنائية)

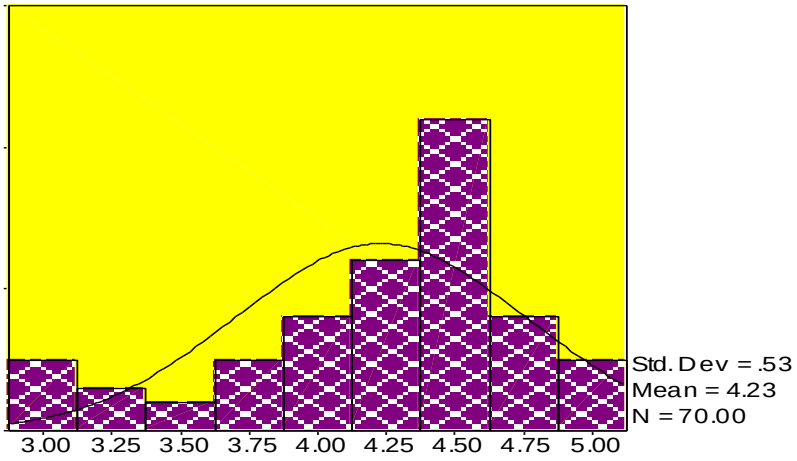

الشكل (7): التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو (الحد من عمليات غسل الأموال)

3-7-2 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity):

وضح (Hair*et.al*.,2018) عند اختبار الارتباط المتعدد يجب استخراج معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) وإذا تبين أن قيمة معامل تضخم التباين أقل من (10), وقيمة معامل التباين المسموح به بين المتغيرات المستقلة أقل من (1) وأكبر من (0.1), يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود ارتباط عالي بينها وهذا يدل على أنها مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول (6).

جدول (6): نتائج اختبار Multicollinearity

البعد	VIF	Tolerance
المؤهلات العلمية	1.110	0.901
المهارات المتخصصة	1.375	0.727
أساليب التدقيق	1.699	0.588
الركائز البيئية	1.681	0.595

يتضح من نتائج جدول (6) إلى أن معامل التباين المسموح به (Tolerance) للمتغيرات المستقلة كان أقل من (1) وأكبر من (0.1) كما أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وبإجراء تأكيدي لعدم وجود ارتباط عالي والذي تظهر نتيجتيه بعد احتساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة, حيث تعتبر قيمة معامل الارتباط التي تزيد عن (0.80) مرتفعة ولا تتناسب مع تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Gujarati et al, 2017).

جدول (7): معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

البعد	المؤهلات العلمية	المهارات المتخصصة	أساليب التدقيق	الركائز البيئية
المؤهلات العلمية	1			
المهارات المتخصصة	0.230	1		
أساليب التدقيق	0.278	0.438	1	
الركائز البيئية	0.126	0.465	0.589	1

يتضح من نتائج الجدول (7) أن معامل الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (المحاسبة الجنائية) تراوحت بين (0.126–0.589) وهي مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي باعتبار أن القيم لا تزيد عن (0.80).

3-7-3 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

يتحقق من هذا الاختبار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار والتي تضعف من قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار ديربن–واتسون (Durbin–Watson Test)، حيث تنحصر قيمته بين (0–4)، وكلما اقتربت هذه القيمة من (2) دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (شيخي, 2020) وعادة يتم مقارنة قيمة ديربن–واتسون المحسوبة مع قيمتيها الجدولية، وهما القيمة العليا (du) والقيمة الدنيا (dl)، فإذا وقعت القيمة المحسوبة بين القيمتين عندها لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بينما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية العليا (du) وقريبة من (2) فان ذلك يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في معادلة الانحدار، أما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية الدنيا (dl) فان ذلك يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي في معادلة الانحدار، ويتم حساب كل من القيمة الجدولية الدنيا والعليا عند عدد متغيرات يساوي (K-1) عند مستوى (0.05) (Gujarati et al, 2017).

جدول (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (D-W)

الفرضية	قيمة DW المحسوبة	قيمة DW الجدولية العليا dU	قيمةDW الجدولية الدنيا dl	النتيجة
$H_{O.1}$	1.823	1.703	1.525	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
$H_{O1.1}$	1.796	1.641	1.583	
$H_{O1.2}$	1.866	1.641	1.583	
$H_{O1.3}$	2.042	1.641	1.583	
$H_{O1.4}$	2.001	1.641	1.583	

بناءً على نتائج الجدول (8) لاختبار (Durbin–Watson)، والتي تظهر قيمة (D-W) المحسوبة لفرضيات الدراسة وهي اكبر من قيمها الجدولية العليا (du) وقريبة من القيمة (2) عند

مستوى دلالة (5%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيتها لاستخدامها في نموذج الانحدار.

3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برمجة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **S**tatistical **P**ackage of **S**ocial **S**ciences (SPSS) في إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والموضحة في الشكل (8).

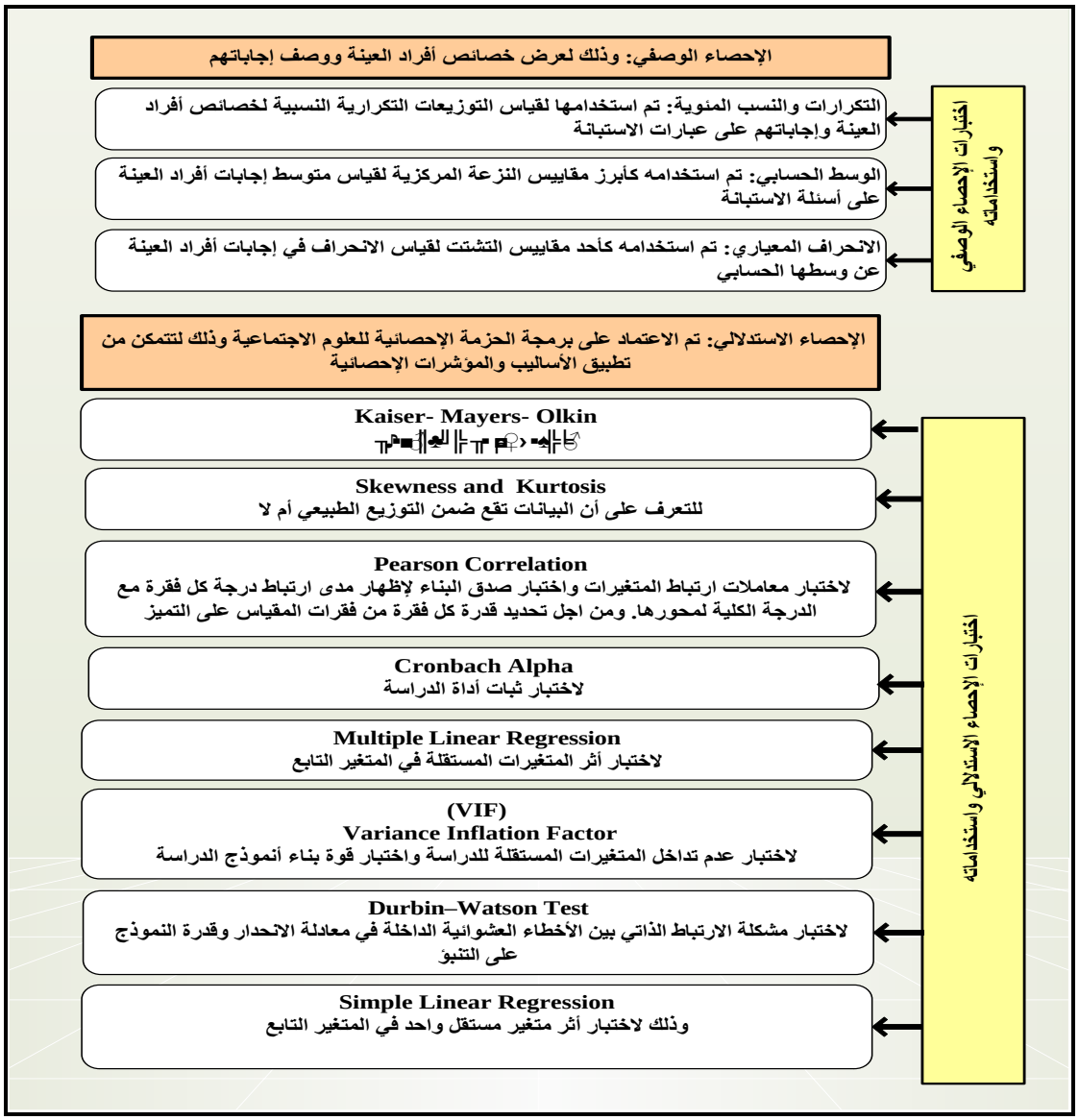

الشكل (8): الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- تمهيد
- وصف خصائص عينة الدراسة
- وصف متغيرات الدراسة
- اختبار الفرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد:

يتناول الفصل الرابع عملية تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الطرق الإحصائية المتعددة والمحددة في منهجية البحث العلمي, إذ تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم جمعها وقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين والمتعلق بالجزء الأول من الاستبانة, وفيما يلي توضيح لإجابات العينة.

1.2.4 النوع الاجتماعي:

الجدول (9): التكرار والنسبة المئوية حسب النوع الاجتماعي

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	ذكر	58	%82.9
2	أنثى	12	%17.1
المجموع		**70**	**%100**

أظهرت نتائج الجدول (9) أن (82.9%) من أفراد العينة ذكور, وعددهم (58) فرداً, بينما (17.1%) منها إناث, وعددهم (12) فرداً. ويعود السبب إلى طبيعة أعمال الدائرة الرقابية والتي تتطلب مجهود كبير وفي بعض الأحيان إلى فترات من الدوام الإضافي وهذه الأعمال تناسب الذكور أكثر من الإناث.

2.2.4 العمر:

جدول (10): التكرار والنسبة المئوية حسب العمر

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	اقل من 30 سنة	–	–
2	30– اقل من 40 سنة	27	%38.6
3	40– اقل من 50 سنة	36	%51.4
4	50 سنة فأكثر	7	%10
المجموع		**70**	**%100**

أظهرت نتائج الجدول (10) أن (51.4%) من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 40– اقل من 50 سنة, وعددهم (36) فرداً, تليها (38.6%) منها تتراوح أعمارهم بين 30– اقل من 40 سنة, وعددهم (27) فرداً, بينما (10%) منها تزيد أعمارهم عن 50 سنة, وعددهم (7) أفراد. وهذا مؤشر إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الفئات العقلانية التي تحمل تحت طياتها صفات القدرة على تحمل المسؤوليات.

3.2.4 المستوى التعليمي:

جدول (11): التكرار والنسبة المئوية حسب المستوى التعليمي

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	دبلوم متوسط	4	%5.7
2	بكالوريوس	51	%72.9
3	ماجستير	13	%18.6
4	دكتوراه	2	%2.9
المجموع		**70**	**%100**

أظهرت نتائج الجدول (11) أن (72.9%) من أفراد العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة البكالوريوس, وعددهم (51) فرداً, تليها (18.6%) منها ماجستير, وعددهم (13) فرداً, تليها (5.7%) منها دبلوم متوسط, وعددهم (4) فرداً, بينما (2.9%) منها دكتوراه, وعددهم (2) فردان, وهذا مؤشر على أن اغلب أفراد العينة لديهم شهادات جامعية تؤهلهم استيعاب وإدراك موضوع الدراسة والإجابة على أسئلة الاستبانة بالكفاءة والدقة المطلوبة.

4.2.4 سنوات الخبرة داخل البنك:

جدول (12): التكرار والنسبة المئوية حسب سنوات الخبرة داخل البنك

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	اقل من 5 سنوات	-	-
2	5- اقل من 10 سنوات	19	%27.1
3	10- اقل من 15 سنة	42	%60
5	15 سنة فأكثر	9	%12.9
المجموع		**70**	**%100**

أظهرت نتائج الجدول (12) أن (60%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم بين 10- اقل من 15 سنة, وعددهم (42) فرداً, تليها (27.1%) تتراوح خبرتهم بين 5- اقل من 10 سنوات, وعددهم (19) فرداً, بينما (12.9%) تزيد خبرهم عن 15 سنة, وعددهم (9) أفراد. وهذا مؤشر إلى أن اغلب الموظفين في الدائرة الرقابية يتمتعون بخبرة جيدة وبالتالي امتلاكهم بيانات مفيدة, وهذا يساعد على الخروج بنتائج أو مؤشرات يمكن تعميمها.

5.2.4 المنصب الوظيفي:

جدول (13): التكرار والنسبة المئوية حسب المنصب الوظيفي

N	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	مدير	2	%2.9
2	نائب/ مساعد مدير	4	%5.7
3	رئيس قسم	14	%20
4	نائب/ مساعد رئيس قسم	3	%4.3
5	مدقق رئيسي	31	%44.3
6	ضابط امتثال	9	%12.9
7	أخرى	7	%10
المجموع		**70**	**%100**

أظهرت نتائج الجدول (13) أن (44.3%) من العينة مدققين رئيسيين, وعددهم (31) فرداً وهي النسبة الأعلى, بينما (2.9%) مدراء, وعددهم (2) فردان.

4-3 وصف متغيرات الدراسة:

4-3-1 وصف أبعاد المتغير المستقل (المحاسبة الجنائية):

يتعلق هذا الجزء من الدراسة بوصف متغير المحاسبة الجنائية وذلك لتحديد درجة موافقة المبحوثين، حيث تم الاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة ودرجة الموافقة نحو أبعاد المحاسبة الجنائية والموضحة نتائجه في الجدول (14).

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة نحو أبعاد المحاسبة الجنائية

المحاسبة الجنائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
المؤهلات العلمية	3.85	0.606	%77	مرتفعة	4
المهارات المتخصصة	4.14	0.581	%82.8	مرتفعة	2
أساليب التدقيق	4.20	0.678	%84	مرتفعة	1
الركائز البيئية	4.06	0.627	%81.2	مرتفعة	3
المقياس العام	**4.06**	**0.449**	**%81.2**	**مرتفعة**	

نلاحظ من الجدول (14) أن بعد (أساليب التدقيق) حققت الترتيب الأول بين أبعاد المحاسبة الجنائية وبدرجة مرتفعة من الموافقة, وحقق بعد (المهارات المتخصصة) الترتيب الثاني وبدرجة مرتفعة من الموافقة, وحقق بعد (الركائز البيئية) الترتيب الثالث وبدرجة مرتفعة من الموافقة, أما بعد (المؤهلات العلمية) فقد جاء ضمن الترتيب الرابع وبدرجة مرتفعة من الموافقة, حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.85-4.20), ونلاحظ بان الانحرافات المعيارية لجميع الأبعاد متقاربة وهذا يدل على عدم التشتت بإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة, وبلغ المؤشر العام للمحاسبة الجنائية (4.06), وبانحراف معياري (0.449), وبهذا يتضح أن مستوى الأهمية النسبية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المحاسبة الجنائية جاءت ضمن المستوى المرتفع, وفيما يلي تفصيل لأبعاد المحاسبة الجنائية.

1.1.3.4 وصف (المؤهلات العلمية):

يبين الجدول (15) إجابات المبحوثين نحو (5) فقرات تقيس المؤهلات العلمية وهي احد أبعاد المحاسبة الجنائية وأيضاً تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ورتبة كل فقرة.

جدول (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو المؤهلات العلمية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
1	تسعى إدارة المصرف على تأهيل وتدريب المحاسبين حتى يتمكنوا من تقديم التقارير المدعمة بالبراهين والأدلة حسب المعايير الدولية.	3.61	0.708	72.2	متوسطة	5
2	يتمتع موظفو الدائرة الرقابية بالمعرفة الكاملة بتكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب من خلال التحليل وعرض أدلة الإثبات المالية.	3.87	0.721	77.4	مرتفعة	3
3	يتوافق العمل الذي أقوم به مع مستوى مؤهلاتي العلمية في فهم العمليات المالية المتعلقة بأساليب الاحتيال.	3.97	0.780	79.4	مرتفعة	1
4	لدى موظفو الدائرة الرقابية القدرة العالية من التنظيم والتحليل لكمية كبيرة جداً من البيانات المالية والمستندات.	3.94	0.679	78.8	مرتفعة	2
5	تلتزم إدارة المصرف بالتحديثات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق .	3.86	0.804	77.2	مرتفعة	4
	المقياس العام	**3.85**	**0.606**	**%77**	**مرتفعة**	

يشير الجدول أعلاه إلى أن المؤشر العام لمتغير (المؤهلات العلمية) قد بلغ (3.85) من مساحة المقياس الكلي, وهو يعكس مستوى مرتفع من الموافقة وذلك بناءً على إجابات عينة الدراسة, في حين بلغ الانحراف المعياري (0.606), ونلاحظ من الجدول (15) إلى أن الفقرة (3) والتي تنص"يتوافق العمل الذي أقوم به مع مستوى مؤهلاتي العلمية في فهم العمليات المالية المتعلقة بأساليب الاحتيال" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.97) وبانحراف

معيـاري مقـداره (0.780)، ومـن ناحيـة أخـرى حصـلت الفقـرة (1) والتـي تـنص "تسـعى إدارة المصـرف علـى تأهيـل وتـدريب المحاسـبين حتـى يتمكنـوا مـن تقـديم التقـارير المدعمـة بـالبراهين والأدلـة حسـب المعـايير الدوليـة" علـى أقـل المتوسـطات الحسـابية والـذي بلـغ (3.61) وبـانحراف معياري مقداره (0.708).

2.1.3.4 وصف (المهارات المتخصصة):

يبين الجدول (16) إجابات المبحوثين نحو (5) فقرات تقيس المهارات المتخصصة وهي احد أبعاد المحاسبة الجنائية وأيضاً تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ورتبة كل فقرة.

جدول (16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو المهارات المتخصصة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
6	يتمتع موظفو الدائرة الرقابية ببعض المهارات الشخصية تتمثل بالاستماع الجيد للآخرين.	4.20	0.714	84	مرتفعة	2
7	يقوم موظفو الدائرة الرقابية باستخدام أسلوب واضح ودقيق في جمع الأدلة سواء كانت شفهية أو مكتوبة.	4.27	0.612	85.4	مرتفعة	1
8	يتمتع موظفو الدائرة الرقابية بالقدرة على جمع الأدلة والبراهين للتعامل مع المسائل التي أدت إلى ارتكاب الاحتيال والغش المالي.	3.97	0.798	79.4	مرتفعة	5
9	يتمتع المدققون بالشك المهني لضمان التفسير الجيد للمسألة أو الحدث.	4.07	0.666	81.4	مرتفعة	4
10	تساهم الخبرة الكافية والبداهة الذهنية في القدرة على تحليل والكشف المبكر عن عمليات الاحتيال.	4.17	0.742	83.4	مرتفعة	3
	المقياس العام	**4.14**	**0.581**	**%82.8**	**مرتفعة**	

يشير الجدول أعلاه إلى أن المؤشر العام لمتغير (المهارات المتخصصة) قد بلغ (4.14) من مساحة المقياس الكلي, وهو يعكس مستوى مرتفع من الموافقة وذلك بناءً على إجابات عينة

الدراسة, في حين بلغ الانحراف المعياري (0.581), ونلاحظ من الجدول (16) إلى أن الفقرة (7) والتي تنص"يقوم موظفو الدائرة الرقابية باستخدام أسلوب واضح ودقيق في جمع الأدلة سواء كانت شفهية أو مكتوبة" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.27) وبانحراف معياري مقداره (0.612)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (8) والتي تنص "يتمتع موظفو الدائرة الرقابية بالقدرة على جمع الأدلة والبراهين للتعامل مع المسائل التي أدت إلى ارتكاب الاحتيال والغش المالي" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.97) وبانحراف معياري مقداره (0.798).

3.1.3.4 وصف (أساليب التدقيق):

يبين الجدول (17) إجابات المبحوثين نحو (5) فقرات تقيس أساليب التدقيق وهي احد أبعاد المحاسبة الجنائية وأيضاً تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ورتبة كل فقرة.

جدول (17): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو أساليب التدقيق

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
11	يؤدي استخدام التشخيص في فحص المنطاق المستهدفة في قطاع المصارف إلى اكتشاف عمليات غسل الأموال.	4.17	0.851	83.4	مرتفعة	3
12	يساهم الاهتمام بالشكاوي والإدعاءات المقدمة في تفعيل دور المحاسبة الجنائية في المصرف.	4.16	0.715	83.2	مرتفعة	4
13	يتوفر لدى إدارة المصرف القدرة على تقييم نظم الرقابة الداخلية والإلمام بالأدلة التي تساعد في الكشف عن عمليات غسل الأموال.	4.13	0.867	82.6	مرتفعة	5
14	يؤدي إجراء التحريات عن الأنشطة الغير شرعية يعمل على التأكد من وجود أو عدم وجود احتيال.	4.33	0.775	86.6	مرتفعة	1
15	تعمل عملية تجميع الأدلة واستنباط النتائج الظاهرية في الكشف عن وجود حالات لعمليات غسل الأموال.	4.20	0.773	84	مرتفعة	2
	المقياس العام	**4.20**	**0.678**	**%84**	**مرتفعة**	

يشير الجدول أعلاه إلى أن المؤشر العام لمتغير (أساليب التدقيق) قد بلغ (4.2) من مساحة المقياس الكلي, وهو يعكس مستوى مرتفع من الموافقة وذلك بناءً على إجابات عينة الدراسة, في حين بلغ الانحراف المعياري (0.678), ونلاحظ من الجدول (17) إلى أن الفقرة (14) والتي تنص"يؤدي إجراء التحريات عن الأنشطة الغير شرعية يعمل على التأكد من وجود أو عدم وجود احتيال" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.33) وبانحراف معياري مقداره (0.775)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (13) والتي تنص "يتوفر لدى إدارة المصرف

القدرة على تقييم نظم الرقابة الداخلية والإلمام بالأدلة التي تساعد في الكشف عن عمليات غسل الأموال" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (4.13) وبانحراف معياري مقداره (0.867).

4.1.3.4 وصف (الركائز البيئية):

يبين الجدول (18) إجابات المبحوثين نحو (5) فقرات تقيس الركائز البيئية وهي احد أبعاد المحاسبة الجنائية وأيضاً تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ورتبة كل فقرة.

جدول (18): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو الركائز البيئية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
16	إن تطبيق المحاسبة الجنائية في المصارف الإسلامية يساهم إيجاباً في تقوية المركز المالي للبنك.	4.13	0.779	82.6	مرتفعة	2
17	يلتزم المصرف بسياسات المصارف والقوانين التي تنظمها.	4.24	0.806	84.8	مرتفعة	1
18	تعمل البيئة التشريعية السائدة في الأردن على زيادة وتعزيز أهمية المحاسبة الجنائية.	4.00	0.799	80	مرتفعة	3
19	تتوفر لدى إدارة المصرف قابلية التكيف في التعامل مع المحاسب الجنائي.	3.96	0.859	79.2	مرتفعة	5
20	يوجد قابلية لدى إدارة المصارف الشراكة والتعاون مع المحاسبين الجنائيين.	3.96	0.731	79.2	مرتفعة	4
	المقياس العام	**4.06**	**0.627**	**%81.2**	**مرتفعة**	

يشير الجدول أعلاه إلى أن المؤشر العام لمتغير (الركائز البيئية) قد بلغ (4.06) من مساحة المقياس الكلي, وهو يعكس مستوى مرتفع من الموافقة وذلك بناءً على إجابات عينة الدراسة, في حين بلغ الانحراف المعياري (0.627), ونلاحظ من الجدول (18) إلى أن الفقرة (17) والتي تنص"يلتزم المصرف بسياسات المصارف والقوانين التي تنظمها" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.24) وبانحراف معياري مقداره (0.806)، ومن ناحية أخرى

حصلت الفقرة (19) والتي تنص "تتوفر لدى إدارة المصرف قابلية التكيف في التعامل مع المحاسب الجنائي" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.96) وبانحراف معياري مقداره (0.859).

2.3.4 وصف المتغير التابع (الحد من عمليات غسل الأموال):

يبين الجدول (19) إجابات المبحوثين نحو (10) فقرة تقيس المتغير التابع الحد من عمليات غسل الأموال وأيضاً تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ورتبة كل فقرة.

جدول (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو الحد من عمليات غسل الأموال

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
21	يستخدم المصرف مجموعة من الأنظمة والأساليب والأدوات الرقابية للحد من عمليات غسل الأموال.	3.99	0.771	79.8	مرتفعة	10
22	تسعى إدارة المصرف جاهدةً على تحسين عمليات البحث والتطوير بشأن مكافحة غسل الأموال.	4.23	0.802	84.6	مرتفعة	6
23	تحافظ إدارة المصرف على ممارسة الإجراءات الدولية المتعلقة بعمليات مكافحة غسل الأموال لحمايتها من الانهيار والمداخلات القانونية.	4.17	0.680	83.4	مرتفعة	9
24	تسعى إدارة المصرف جاهدةً على الحد من عمليات غسل الأموال من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.	4.30	0.729	86	مرتفعة	3
25	يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم المؤسسات التي تستخدم في تنفيذ عمليات غسل الأموال وأهم المنافذ لنقل الأموال غير المشروعة.	4.23	0.663	84.6	مرتفعة	7
26	يساهم التعاون الدائم والمستمر مع البنك المركزي يساعد في الحد من انتشار ظاهرة عمليات غسل الأموال.	4.27	0.658	85.4	مرتفعة	4
27	تتبع إدارة المصرف السرية التامة في التعامل مع بيانات العملاء مما يسهم في التقليل من عمليات	4.37	0.641	87.4	مرتفعة	1

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
	غسل الأموال.					
28	ينظر الموظف المعني لوسائل تكرار عمليات التحويل المالي أو دفع مبالغ متكررة أو مجزأة وسحبها في وقت قصير سبيلاً للكشف عن ظاهرة غسل الأموال.	4.23	0.663	84.6	مرتفعة	5
29	تعمل إدارة المصرف على الإستعانة بشبكات معلوماتية متطورة للحد من عمليات غسل الأموال.	4.31	0.733	86.2	مرتفعة	2
30	يقوم موظفي المصرف بالإبلاغ عن الحالات المشتبهة بعمليات غسل الأموال لدائرة الامتثال.	4.19	0.889	83.8	مرتفعة	8
	المقياس العام	**4.23**	**0.528**	**%84.6**	**مرتفعة**	

يشير الجدول أعلاه إلى أن المؤشر العام لمتغير (الحد من عمليات غسل الأموال) قد بلغ (4.23) من مساحة المقياس الكلي, وهو يعكس مستوى مرتفع من الموافقة وذلك بناءً على إجابات عينة الدراسة, في حين بلغ الانحراف المعياري (0.528), ونلاحظ من الجدول (19) إلى أن الفقرة (27) والتي تنص"تتبع إدارة المصرف السرية التامة في التعامل مع بيانات العملاء مما يسهم في التقليل من عمليات غسل الأموال" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.37) وبانحراف معياري مقداره (0.641)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة (21) والتي تنص "يستخدم المصرف مجموعة من الأنظمة والأساليب والأدوات الرقابية للحد من عمليات غسل الأموال" على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.99) وبانحراف معياري مقداره (0.771).

4-4 اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تحليل الفرضيات (Analyses) باستخدام (Multiple & Simple Linear Regression) من خلال برنامج (Spss) وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على قواعد القرار والموضحة في الشكل (9).

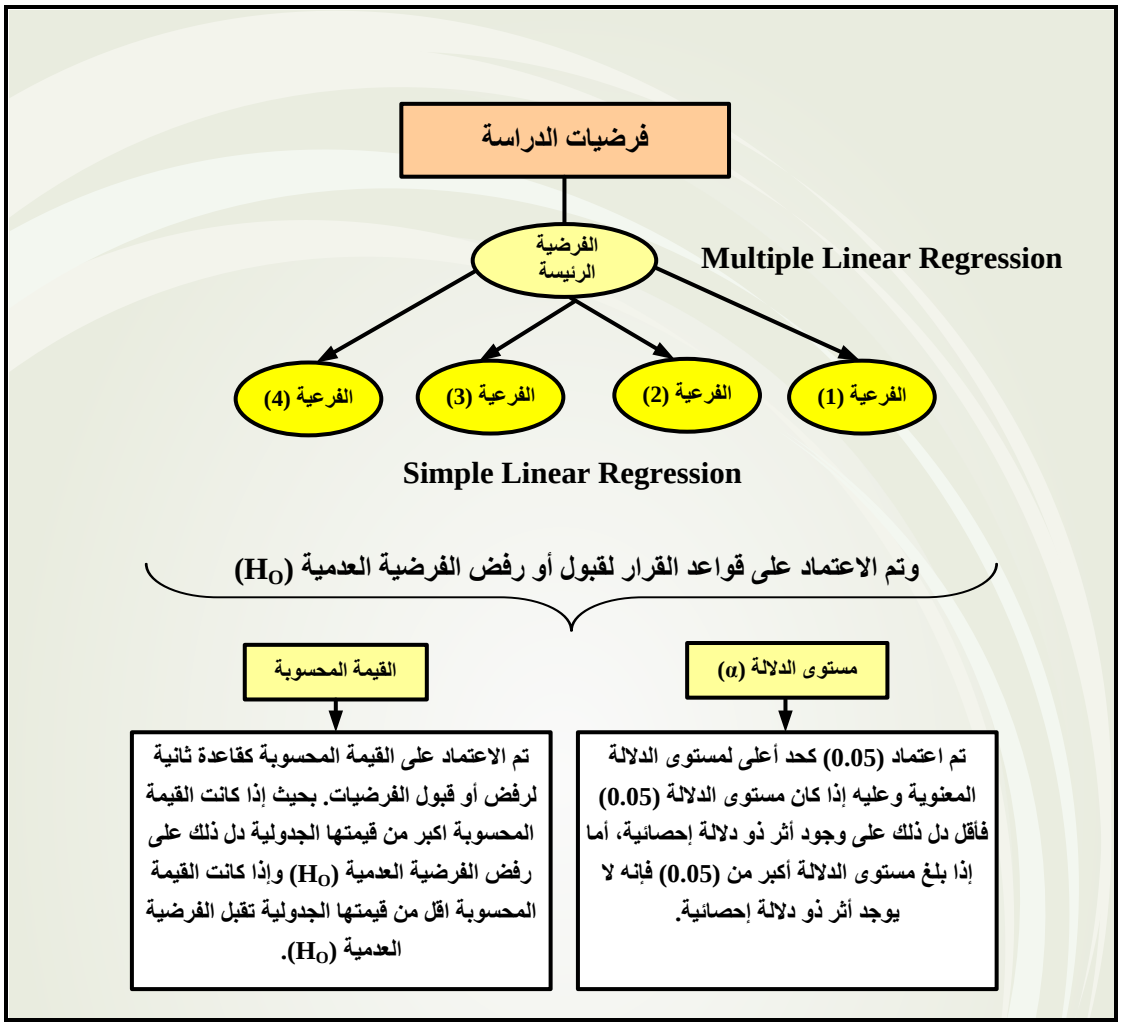

شكل (9): فرضيات الدراسة واختباراتها وقواعد القرار

1.4.4 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص فرضية الدراسة الرئيسة على: $H_{O.1}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة الجنائية بأبعادها (المؤهلات العلمية, المهارات المتخصصة, أساليب التدقيق, الركائز البيئية) في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (Multiple Linear Regression) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الأول في مشكلة الدراسة وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (20).

جدول (20):

نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر المحاسبة الجنائية بأبعادها في الحد من عمليات غسل الأموال

ملخص النموذج Model Summery		
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Adj R^2
0.808	0.653	0.632

تحليل التباين ANOVA					
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	F Sig
الانحدار		12.546	4	3.137	30.628	*0.00
الباقي		6.657	65	0.102		
المجموع		19.203	69			

جدول المعاملات Coefficient						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
	الثابت Constant	0.646	0.361		1.788	0.078
الحد من عمليات غسل الأموال	المؤهلات العلمية	0.134	0.067	0.154	2.004	*0.049
	المهارات المتخصصة	0.272	0.078	0.299	3.495	*0.001
	أساليب التدقيق	0.397	0.074	0.511	5.364	*0.00
	الركائز البيئية	0.068	0.080	0.080	0.849	0.399
* معنوي عند مستوى (0.05)						
قيمة F الجدولية (K-1)-(n-1)= 2.43						
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1)= 1.995						

يوضح الجدول (20) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (المؤهلات العلمية, المهارات المتخصصة, أساليب التدقيق,

الركائز البيئية) ومتغير تابع وأحد يمثل (الحد من عمليات غسل الأموال). ويتضح من قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (80.8%) إلى وجود علاقة قوية بين المحاسبة الجنائية والحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.653) إلى أن المحاسبة الجنائية بأبعادها قد فسرت ما نسبته (65.3%) في التباين الحاصل في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

ونلاحظ من نتائج الجدول (20) إلى وجود اثر للمحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن, من خلال قيمة (F.Sig) والمساوية (0.00) وهي اقل من (0.05), وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة والمساوية (30.628) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (2.43) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية (DF)=(65/4). ويظهر من نتائج جدول المعاملات لهذه الفرضية أن قيمة معامل بيتا للمؤهلات العلمية قد جاءت (β=0.154) وان قيمة (T) المحسوبة (2.004) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.995) عند مستوى (Sig=0.049) وهي معنوية, أما قيمة معامل بيتا للمهارات المتخصصة فقد جاءت (β=0.299) وان قيمة (T) المحسوبة (3.495) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى (Sig=0.001) وهي معنوية, كما بلغت قيمة معامل بيتا لأساليب التدقيق (β=0.511) وان قيمة (T) المحسوبة (5.364) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى (Sig=0.00) وهي معنوية, وبلغت قيمة معامل بيتا للركائز البيئية (β=0.080) وان قيمة (T) المحسوبة (0.849) وهي اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى (Sig=0.399) وهي غير معنوية, وعليه لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_O)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة الجنائية بأبعادها (المؤهلات العلمية, والمهارات المتخصصة, وأساليب التدقيق) في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

1.1.4.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص فرضية الدراسة الفرعية الأولى على: $H_{O.1.1}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهلات العلمية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الثاني في مشكلة الدراسة وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (21).

جدول (21): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر المؤهلات العلمية في الحد من عمليات غسل الأموال

ملخص النموذج Model Summery		
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Adj R^2
0.375	0.141	0.128

تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	F Sig
الانحدار		2.704	1	2.704	11.146	*0.001
الباقي		16.499	68	0.243		
المجموع		19.203	69			

جدول المعاملات Coefficient						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من عمليات غسل الأموال	الثابت Constant	2.970	0.381		7.786	0.00
	المؤهلات العلمية	0.327	0.098	0.375	3.339	*0.001
* معنوي عند مستوى (0.05)						
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1)= 1.995						

يوضح الجدول (21) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل وهو (المؤهلات العلمية) ومتغير تابع وأحد يمثل (الحد من عمليات غسل الأموال).

ويتضح من قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (37.5%) إلى وجود علاقة متوسطة بين المؤهلات العلمية والحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.141) إلى أن المؤهلات العلمية قد فسرت ما نسبته (14.1%) في التباين الحاصل في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

ونلاحظ من نتائج الجدول (21) إلى وجود اثر للمؤهلات العلمية في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن, من خلال قيمة (T.Sig) والمساوية (0.001) وهي اقل من (0.05), وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة والمساوية (3.339) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.995) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية واحدة. فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_O)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهلات العلمية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

2.1.4.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص فرضية الدراسة الفرعية الثانية على: $H_{O.1.2}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمهارات المتخصصة في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الثالث في مشكلة الدراسة وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (22).

جدول (22):

نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر المهارات المتخصصة في الحد من عمليات غسل الأموال

ملخص النموذج Model Summery		
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Adj R^2
0.596	0.355	0.345

تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	F Sig
	الانحدار	6.813	1	6.813	37.393	*0.00
	الباقي	12.390	68	0.182		
	المجموع	19.203	69			

جدول المعاملات Coefficient						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من عمليات غسل الأموال	الثابت Constant	1.993	0.369		5.397	0.00
	المهارات المتخصصة	0.540	0.088	0.596	6.115	*0.00
* معنوي عند مستوى (0.05)						
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1)= 1.995						

يوضح الجدول (22) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل وهو (المهارات المتخصصة) ومتغير تابع وأحد يمثل (الحد من عمليات غسل الأموال).

ويتضح من قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (59.6%) إلى وجود علاقة متوسطة بين المهارات المتخصصة والحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.355) إلى أن المهارات المتخصصة قد فسرت ما نسبته (35.5%) في التباين الحاصل في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

ونلاحظ من نتائج الجدول (22) إلى وجود اثر للمهارات المتخصصة في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن, من خلال قيمة (T.Sig) والمساوية (0.00) وهي اقل من (0.05), وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة والمساوية (6.115) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.995) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية واحدة. فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_O)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمهارات المتخصصة في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

3.1.4.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص فرضية الدراسة الفرعية الثالثة على: $H_{O.1.3}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأساليب التدقيق في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الرابع في مشكلة الدراسة وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (23).

جدول (23):

نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر أساليب التدقيق في الحد من عمليات غسل الأموال

ملخص النموذج Model Summery		
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Adj R^2
0.732	0.536	0.529

تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	F Sig
الانحدار		10.289	1	10.289	78.495	*0.00
الباقي		8.914	68	0.131		
المجموع		19.203	69			

جدول المعاملات Coefficient						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من عمليات غسل الأموال	الثابت Constant	1.838	0.273		6.727	0.00
	أساليب التدقيق	0.570	0.064	0.732	8.860	*0.00
* معنوي عند مستوى (0.05)						
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1)= 1.995						

يوضح الجدول (23) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل وهو (أساليب التدقيق) ومتغير تابع وأحد يمثل (الحد من عمليات غسل الأموال).

ويتضح من قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (73.2%) إلى وجود علاقة قوية بين أساليب التدقيق والحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.536) إلى أن أساليب التدقيق قد فسرت ما نسبته (53.6%) في التباين الحاصل في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

ونلاحظ من نتائج الجدول (23) إلى وجود اثر لأساليب التدقيق في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن, من خلال قيمة (T.Sig) والمساوية (0.00) وهي اقل من (0.05), وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة والمساوية (8.860) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.995) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية واحدة. فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_O)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأساليب التدقيق في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

4.1.4.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص فرضية الدراسة الفرعية الرابعة على: $H_{O.1.4}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للركائز البيئية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الخامس في مشكلة الدراسة وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (24).

جدول (24):

نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر الركائز البيئية في الحد من عمليات غسل الأموال

ملخص النموذج Model Summery		
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Adj R^2
0.540	0.292	0.281

تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	F Sig
الانحدار		5.600	1	5.600	27.991	*0.00
الباقي		13.603	68	0.200		
المجموع		19.203	69			

جدول المعاملات Coefficient						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من عمليات غسل الأموال	الثابت Constant	2.385	0.352		6.768	0.00
	الركائز البيئية	0.454	0.086	0.540	5.291	*0.00
* معنوي عند مستوى (0.05)						
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1)= 1.995						

يوضح الجدول (24) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل وهو (الركائز البيئية) ومتغير تابع وأحد يمثل (الحد من عمليات غسل الأموال).

ويتضح من قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (54%) إلى وجود علاقة متوسطة بين الركائز البيئية والحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.292) إلى أن الركائز البيئية قد فسرت ما نسبته (29.2%) في التباين الحاصل في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

ونلاحظ من نتائج الجدول (24) إلى وجود اثر للركائز البيئية في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن, من خلال قيمة (T.Sig) والمساوية (0.00) وهي اقل من (0.05), وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة والمساوية (5.291) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.995) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية واحدة. فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_O)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للركائز البيئية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات
- مراجع باللغة العربية
- المراجع باللغة الانجليزية
- الملاحق
- الملخص باللغة الانجليزية

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الفصل مناقشة أهم النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة كما يتضمن هذا الفصل أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

5-1-1 النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق المحاسبة الجنائية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن قد حققت درجة مرتفعة من الأهمية النسبية والتي بلغت 81.2% وذلك من وجهة نظر العاملين في الجهات الإشرافية والرقابية.

أظهرت نتائج الدراسة أن بعد المؤهلات العلمية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن قد حقق درجة مرتفعة من الأهمية النسبية والتي بلغت 77%، وذلك من وجهة نظر العاملين في الجهات الإشرافية والرقابية، ويعود السبب في ذلك إلى توافق العمل الذي تقوم به الدائرة الرقابية مع مستوى مؤهلات موظفيها العلمية في فهم العمليات المالية المتعلقة بأساليب الاحتيال والقدرة العالية من التنظيم والتحليل لكمية كبيرة جدًا من البيانات المالية والمستندات، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عزايزة، 2018).

أظهرت نتائج الدراسة أن بعد المهارات المتخصصة في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن قد حقق درجة مرتفعة من الأهمية النسبية والتي بلغت 82.8% وذلك من وجهة نظر العاملين في الجهات الإشرافية والرقابية، ويعود السبب في ذلك إلى أن موظفو الدائرة الرقابية يقومون باستخدام أسلوب واضح ودقيق في جمع الأدلة سواء كانت شفهية أو مكتوبة، وتمتع

موظفو الدائرة الرقابية ببعض المهارات الشخصية تتمثل بالاستماع الجيد للآخرين، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحيالي، 2020).

أظهرت نتائج الدراسة أن بعد أساليب التدقيق في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن قد حقق درجة مرتفعة من الأهمية النسبية والتي بلغت 84%، وذلك من وجهة نظر العاملين في الجهات الإشرافية والرقابية، ويعود السبب في ذلك إلى قدرة موظفو الدائرة الرقابية على الأخذ بالإجراءات اللازمة للتحري عن الأنشطة غير الشرعية للتأكد من وجود أو عدم وجود احتيال، كما أن عملية تجميع الأدلة واستنباط النتائج الظاهرية لها دور مهم في الكشف عن وجود حالات لعمليات غسل الأموال، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (برغل، 2015).

أظهرت نتائج الدراسة أن بعد الركائز البيئية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن قد حقق درجة مرتفعة من الأهمية النسبية والتي بلغت 81.2% وذلك من وجهة نظر العاملين في الجهات الإشرافية والرقابية، ويعود السبب في ذلك إلى التزام المصرف بسياسات المصارف والقوانين التي تنظمها، و إن تطبيق المحاسبة الجنائية في المصارف الإسلامية يساهم إيجابًا في تقوية المركز المالي للبنك، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عزايزة، 2018).

أظهرت نتائج الدراسة أن بعد الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن قد حقق درجة مرتفعة من الأهمية النسبية والتي بلغت 84.6% وذلك من وجهة نظر العاملين في الجهات الإشرافية والرقابية، ويعود السبب في ذلك إلى أن تتبع إدارة المصرف السرية التامة في التعامل مع بيانات العملاء مما يسهم في التقليل من عمليات غسل الأموال، وتعمل إدارة المصرف على الإستعانة بشبكات معلوماتية متطورة للحد من عمليات غسل الأموال، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عربيات، 2017).

5-1-2 النتائج المتعلقة بنتائج اختبار فرضيات الدراسة:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة: ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمحاسبة الجنائية بأبعادها (المؤهلات العلمية, والمهارات المتخصصة, وأساليب التدقيق) في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، في حين لم يحقق بعد الركائز البيئية داخل المجموعة في الحد من عمليات غسل الأموال وللتأكد من هذه النتيجة تم اختبار الفرضيات الفرعية لقياس كل متغير على حدا.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهلات العلمية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمهارات المتخصصة في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأساليب التدقيق في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للركائز البيئية في الحد من عمليات غسل الأموال في قطاع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

5-2 التوصيات:

- ضرورة تركيز إدارة المصارف الإسلامية في الأردن على إتباع مجموعة من البرامج للتأهيل المستمر للموظفين، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية التي تتعلق بعمليات غسل الأموال والأساليب المتعلقة بها وإيجاد استراتيجيات جديدة للوصل إلى أفضل الأهداف.
- اهتمام المصارف الإسلامية في الأردن في دعم البحث العلمي، وذلك من خلال الاهتمام بالأبحاث المطبقة فيها لأنه من الممكن أن تلقي نتائج هذه الدراسات على نقاط في غاية الأهمية.
- إجراء أبحاث ودراسات في المستقبل باستخدام المقابلات الشخصية إضافة إلى الاستبانة والأخذ بمتغيرات أخرى لإدراك أهمية وظيفة المحاسبة الجنائية.
- على القطاع المبحوث الالتزام بأقصى درجات العقوبة بحق من يتعامل بالرشاوي والعمولات التي قد تكون مدخلًا لعمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية.
- على القطاع المبحوث الاهتمام بالشكاوي والإدعاءات المقدمة لاحتماليتها بأن تكون الخطوة الأولى في تفعيل دور المحاسبة الجنائية في المصارف الإسلامية.
- على القطاع المبحوث رعاية وزيادة المهارات وقدرات العاملين في المصارف الإسلامية وضم الهيكل التنظيمي على التخصص العميق للمحاسبة الجنائية.
- ضرورة انتباه العاملين في أخذ الحرصّ والحذر لأساليب تكرار العمليات المالية بالتحديد في العمليات التي تتم في وقت قصير بين العملية والتي تليها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أحمد، خالد، (2013)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، **المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة**، جامعة بني يوسف، المجلد 34، ص -21. 9
- احمد، موفق و خضير، حلا، (2010)، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد80، ص136-156.
- الأخضر، عزي، (2005)، **دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية)**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، نسخة الكترونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص1-31.
- برغل، لينا، (2015)، "**دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة الأردنية**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- بشير، إبراهيم وإبراهيم، عبد ربه، (2011)، **غسل الأموال بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- بن علية، بن عيسى، (2010)، **جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- البناء, مأمون, (2017), **المهارات الإحصائية للباحث التربوي مع أمثلة تطبيقية في SPSS**, ط1, عمان, الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- بني يونس, أسماء عبد المطلب, (2018), **دليل المبتدئ إلى المناهج العامة في البحث العلمي**, ط1, عمان, الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- البياتي، طاهر فاضل وسماره، ميرال روحي، (2013)، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الجادري, عدنان حسين وأبو حلو, يعقوب عبد الله, (2015), **الأسس المنهجية والاستخدامات الإحصائية في بحوث العلوم التربوية والإنسانية**, ط2, مكتبة الجامعة, الشارقة.
- الجبوري, حسين محمد, (2018), **منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية**, ط2, عمان, الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الجبوري، نصيف والخالدي، صلاح، (2013)، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد المجلد 19، العدد 70، ص 457-473.
- الجسار, احمد جمال, (2020), **مهارات كتابة وإعداد التقارير الإحصائية**, ط1, عمان, الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الجليلي، مقداد أحمد (2012)، "المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق"، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 34، العدد 107، الصفحات 9-21.
- جميل، رافي نزار، (2012)، **الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
- الجنابي، فارس عبدالله كاظم، (2014)، دور السياسات الإدارية والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وعلاقتها بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المصرفية: دراسة استطلاعية

لعينة من المصارف العراقية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس.

- الحمداني، إبراهيم رافعة، (2005)، اثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة**، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- الحياصات، أحمد محمود، (2011)، **جريمة غسل الأموال ماهيتها ومعوقات مكافحتها**، الطبعة الأولى، مركز التميز الأردني، الأردن.
- الحيالي، مصطفى عبد السلام، (2020)، "**مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الخريشة، أمجد، (2006)، **جريمة غسيل الأموال**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2015)، "**تطوير دور المراجعة القضائية الغش والاحتيال والفساد المالي لمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بني يوسف، مصر.
- الخياط, ماجد محمد, (2021), **أساليب البحث العلمي**, ط2, عمان, الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- دودين, حمزة محمد, (2018), **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**, ط3, عمان, الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الدوغجي، علي، (2012)، دور الرقابة والتدقيق الخارجي في مكافحة غسيل الأموال، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 93، جامعة بغداد.

- الراوي، خالد، (2005)، **العمليات المصرفية الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- الربيعي، زهير، (2005)، **غسيل الأموال جريمة العصر**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت.
- الرفاعي، خليل، (2020)، **المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زعارير، ياسر، عبد المنعم، أسامة، عثمان، محمد، (2016)، "أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية العاملة الأردنية _ دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد3، العدد6.
- الساعدي، ذو الفقار علي رسن، (2010)، استجابة القوانين العراقية لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة غسيل الأموال، **مجلة المنصور**، عدد 14.
- السعايدة، رند، (2017)، "**المحاسبة الجنائية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي (دراسة ميدانية: شركات الوساطة المالية المدرجة في بورصة عمان)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- سعيفان، محمود محمد، (2008)، **تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- سمحان، حسين محمد، (2016)، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- شافي، نادر عبد العزيز، (2007)، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.
- شاهين، علي عبدالله، (2007)، الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عملية غسيل الأموال وسبل تطويرها دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 17، العدد 2، ص 651.
- شعبان، أنعام، (2015)، "**مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الشمري، صادق وسلمان، فالح، (2008)، غسيل الأموال الآثار والمعالجات، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 16.
- شنقراوي، مصطفى طاهر (2015)."المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات"، **مجلة الدراسات العليا جامعة نيلين**، المجلد 4، العدد 14، الصفحات 85- 69.
- شيخي, محمد, (2020), **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**, (ط2), عمان, الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عابد، كنزة، (2012)، **دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- العاجز، رنا فاروق، (2008)، **دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- عبد العظيم، حمدي، (2007)، **غسيل الأموال في مصر والعالم**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر.
- عبد القادر، دانا، (2013)، **السرية المصرفية في إطار تشريعات غسيل الأموال**، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، القاهرة.
- عبدالله، عبد الكريم عبدالله، (2008)، **جرائم غسل الأموال على شبكة الانترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- عبدالله، عطية عبدالله والجغل، محمد عبدالرحمن، (2020)، **إدارة العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبيد، زهراء ناجي، (2018)، المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، **مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية**، المجلد 107، العدد 24، ص 670-682.
- عربيات، آلاء، (2017)، "**أثر مقررات اللجنة الراعية للمنظمات (COSO) في الحد من غسل الأموال بالمؤسسات المالية الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- العريان، محمد علي، (2005)، **عمليات غسيل الأموال وآليات مكافحتها**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- عريقات، حربي محمد وعقل، يوسف، (2010)، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- عزايزة، سرى، (2018)، "**دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

- العكور، عمر صالح، (2012)، جريمة غسل الأموال في القانون الأردني والاتفاقيات الدولية، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، المجلد 39، العدد 1.
- العكيلي, هناء محسن, (2020), **الإحصاء الوصفي والاستدلالي في البحوث مع تطبيقات في البرمجيات الإحصائية الجاهزة, الجزء الأول**, ط1, عمان, الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عليمات، طارق، رشيد، (2016)، "**دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي – (من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين)**"، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- عواجه، نبيل محمد عبد الحليم، (2010)، **المسؤولية الدولية عن جرائم غسل الأموال**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- عيسى، أنس عبدالله، (2013)، **دور أنظمة الامتثال الالكترونية في مكافحة غسل الأموال لدى البنوك الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- غربي, عبد الحليم, (2019), **منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية**, ط1, مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
- الفاعوري، اروى فايز وقطيشات، إيناس محمد، (2002)، **جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية – دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- قشقوش، هدى حامد، (2006)، **الجريمة المنظمة القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 18.
- القليوبي، سميحة، (2007)، **البنوك وعمليات غسيل الأموال**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.

- قمبر، جميلة، (2014)، قياس مدى أدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، **المجلة الجامعة**، ص 212-242.
- قنديل، ربا، (2014)، "**المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية**" رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الأردن.
- الكبيجي، مجدي وائل، (2015)، فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 11، العدد1.
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2016)، "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 12، العدد1، ص1-29.
- كبيش، محمود، (2001)، **السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مباركي، دليلة، (2008)، **غسيل الأموال**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- المدحجي، محمد، (2010)، أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضرية، **مجلة العلوم والتكنولوجيا**، العدد2، المجلد 15، ص1-16.
- مراد, صلاح احمد, وسليمان, أمين علي, (2015), **الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية, خطوات إعدادها وخصائصها**, ط3, دار الكتاب الحديث, القاهرة, مصر.

- المطاوعه، عبدالله احمد، (2015)، **مدى التزام المصارف التجارية بتعليمات مصرف البحرين المركزي للحد من غسيل الأموال**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- المطيري، خالد رميح تركي، (2007)، **البنوك وعمليات غسيل الأموال**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، مصر.
- النجار, فايز جمعة والنجار, نبيل جمعة والزعبي, ماجد راضي, (2020), **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**, ط5, عمان, الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الهنيني، إيمان أحمد وسلامه، رأفت سلامه،(2018)، دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 9، العدد63، 87-101.
- يوسف، يوسف، (2011)، **جريمة غسيل الأموال بالطرق التقليدية عبر شبكات الإنترنت وبنوك الويب**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Agarwal, J.D., and Agarwal, A. (2004). **"International Money laundering in the Banking Sector"**, Finance India, 18:767-779.
- Akkeren, J.V. Buckby, S. & Mackenzie, K. (2013). **A** Metamorphosis of the Traditional Accountant: An Insight Into Forensic Accounting Services in Australia, **Pacific Accounting Review**.25 (2), 188-216.
- Asuquo, Akabom-ita, (2012). Empirical analysis of the impact of information technology on forensic accounting practice in cross river state-Nigeria, **International Journal of Scientific & Technology Research**, Volume 1, issue 7, p.1-11.
- Blessing, Ijeona, (2015). "Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting" **The International Journal of Economics, Commerce and Management,** V.III, N1, P1-14.
- Crumbley, D. Larry, Heitger, Lester E. & Smith, G. Stevenson, (2017). **Forensic and Investigative Accounting**, (8thed), Lake County, Illinois, United States: CCH Inc.
- Crumbley, larry & Heitger, Lester E. & Smith, Stevenson (2007). **"Forensic and Investigative Accounting,** (3rd ed), United States.
- DiGabriele, J.A and Ojo, Marianne (2013). **Objectivity & independence: The Dual Role's of External Auditors & Forensic Accounting**. Working paper Montclair state University and Oxford Brookes University-school of social Sciences & law.
- Eliezer, Olukowade & Emmanuel, Balogun, (2015). "Relevance of Forensic Accounting in the Detection and Prevention of Fraud in Nigeria", **Historical Research Letter**, V.23, P1-10.
- Field, Andy, (2018). **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, (5thed). SAGE Publications.
- Gujarati D, Porter, D, and Gunasekar, S. (2017). **Basic Econometrics** (5thed).USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.

- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L.(2018). **Multivariate Data Analysis** (8thed): Cengage Learning EMEA.
- Hopwood, W.S., Leiner, J.J and Young, G.R. (2012). **Forensic accounting and Fraud Examination**, (2nded), McGraw-Hill, New York.
- Kothari, C.R. (2013). **Research Methodology: Methods and Techniques**. (2nded), New Age international Ltd, Publishers.
- Kranacher, M.J ;Riley, R.A & wells J.T. (2011). **Forensic Accounting & Fraud Examination,** (1sted) New York: Wiley & SonS, INC.
- Kutubi, S. Shawgat, (2011). Combating Money-Laundering by the Financial Institutions: An Analysis of Challenges and Efforts in Bangladish, **World Journal of Social Science**, 1(2), 36-51.
- Linn, Robert. L, and Gronlund, Norman, E, (2012). **Measurement and Assessment in Teaching**, (11thed) Prentice Hall.
- Malusare, Lalita B., (2013), "The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting Investigating, and Preventing Frauds in India", **Online International Interdisciplinary Research Journal**, Vol.3, No.3, May-June, PP.192-198.
- Owojori, Anthony Adekunle & Asaolu, T.O., (2009). The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World, **European Journal of Scientific Research**, 29(2), 183-187.
- Prabowo, H. Yogi, (2013). Better, faster, smarter: developing a blueprint for creating forensic accountants, **Journal of Money Laundering Control**, 16 (4), 353-378.
- Ramaswamy, Vinita. (2007). "New frontiers training Forensic Accountants within the Accounting program". **Journal of collage teaching & learning,** September, 4(9), 31-38.
- Ringh; Adam & Sultani, Sharare, (2014). **The Auditor's Role in Combating Money Laundering: An Attitude Survey Among Swedish Auditors**, Master Thesis, Uppsala University, Department Of Business Studies, Sweden.

- Said, Jamaliah; K. Ghani, Eelane; Omar, Normah; Norzehan, Sharifah & yusuf, syed, (2013). Money Laundering Prevention Measures Among Commercial Banks in Malaysia, **International Journal of Business and Social Science**, 4(5), 227-235.
- Sekaran, U., & Bougie, R., (2020). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, (8thed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.
- Singleton, Tommie W& Singleton, Aaron J (2010) "**Fraud Auditing and Forensic Accounting''**, Fourth Edition, John Wiley & Sons, New Jersey.
- Subedi, P, B. (2016). Using Likert Type Data in Social Science Research: Confusion, Issues and Challenges. I**nternational Journal of Contemporary Applied Sciences**, 3(2). 36 -49.
- Tiwari, Reshma Kumari, Debnath, Jasojit, (2017).''Forensic Accounting: A Blend of Knowledge'', **Journal of Financial Regulation and Compliance**, 25(1), 73-80.
- Van Romburgh Hons, (2008). **''The Training of A Forensic Accountant In South Africa'',** Master Thesis in Management Accounting at the North-West University.
- Weygandt, Jerry, J., Kimmel, Paul, D. and Kiso, Donald, E. (2018). **Accounting Principles**, (13thed), Hoboken, New Jersey, United states: Wiley.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- Cantoria, Ci el, (2010).**''Financial statements Audit vs. Forensic Accounting''**, on-line, available: https://www.brighthub.com.
- Dreyer, Kristen, (2014).**''A History of forensic Accounting''**, Undergraduate Research and Creative Practice, http://scholarworks.gvsu.edu, pp.1-23.
- Ziegenfuss, Douglas, (2013). **''Forensic Accountants: Hot Old Profession''**, (on-line), Available: http://www.odu.edu/ao/instadv/quest/forens.

- قانون مكافحة غسل الأموال الأردني رقم (46) لسنة (2007) متوفر على الموقع الالكتروني لـ(وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، http://www.amlu.gov.jo.

الملاحق

الملحق رقم (1)

أداة الدراسة

إستبانة بحث علمي

دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال
في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

أخي الفاضل ... أختي الفاضلة؛

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **دور المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**" لغايات استكمال متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، راجيًا منكم التفضل والتكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة بالإجابات التي ترونها مناسبة، مما يساهم في الحصول على نتائج دقيقة تعزز أهداف الدراسة، علماً بأن أي معلومات وبيانات تقدمونها ستكون موضع ثقة وكتمان وستناقش بشكل مجرد وفي الإطار الأكاديمي للدراسة.

شاكر حُسن تعاونكم واهتمامكم
واقبلوا فائِق الاحترام والتقدير

الباحث: جهاد ماجد محمد سعيد ابو شخدم
Jihad.majed@hotmail.com
0798019962

الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية:

1) النوع الاجتماعي:

ذكر		أنثى	

2) العمر:

اقل من 30 سنة		30–اقل من 40 سنة		40–اقل من 50 سنة		50 سنة فأكثر	

3) المستوى التعليمي:

دبلوم متوسط		بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه	

4) سنوات الخبرة داخل البنك:

اقل من 5 سنوات		5–اقل من 10 سنوات		10–اقل من 15 سنة		15 سنة فأكثر	

5) المنصب الوظيفي:

مدير		نائب/مساعد مدير		رئيس قسم		نائب /مساعد رئيس قسم		مدقق رئيسي	
ضابط امتثال		أخرى							

الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بقياس المتغير المستقل بواقع المحاسبة الجنائية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
البعد الأول: المؤهلات العلمية						
1	تسعى إدارة المصرف على تأهيل وتدريب المحاسبين حتى يتمكنوا من تقديم التقارير المدعمة بالبراهين والأدلة حسب المعايير الدولية.					
2	يتمتع موظفو الدائرة الرقابية بالمعرفة الكاملة بتكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب من خلال التحليل وعرض أدلة الإثبات المالية.					
3	يتوافق العمل الذي أقوم به مع مستوى مؤهلاتي العلمية في فهم العمليات المالية المتعلقة بأساليب الاحتيال.					
4	لدى موظفو الدائرة الرقابية القدرة العالية من التنظيم والتحليل لكمية كبيرة جداً من البيانات المالية والمستندات.					
5	تلتزم إدارة المصرف بالتحديثات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.					
البعد الثاني: المهارات المتخصصة						
6	يتمتع موظفو الدائرة الرقابية ببعض المهارات الشخصية تتمثل بالاستماع الجيد للآخرين.					
7	يقوم موظفو الدائرة الرقابية باستخدام أسلوب واضح ودقيق في جمع الأدلة سواء كانت شفهية أو مكتوبة.					
8	يتمتع موظفو الدائرة الرقابية بالقدرة على جمع الأدلة والبراهين للتعامل مع المسائل التي أدت إلى ارتكاب الاحتيال والغش المالي.					
9	يتمتع المدققون بالشك المهني لضمان التفسير الجيد للمسألة أو الحدث.					
10	تساهم الخبرة الكافية والبداهة الذهنية في القدرة على تحليل والكشف المبكر عن عمليات الاحتيال.					

	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
البعد الثالث: أساليب التدقيق						
11	يؤدي استخدام التشخيص في فحص المناطق المستهدفة في قطاع المصارف إلى اكتشاف عمليات غسل الأموال.					
12	يساهم الاهتمام بالشكاوي والإدعاءات المقدمة في تفعيل دور المحاسبة الجنائية في المصرف.					
13	يتوفر لدى إدارة المصرف القدرة على تقييم نظم الرقابة الداخلية والإلمام بالأدلة التي تساعد في الكشف عن عمليات غسل الأموال.					
14	يؤدي إجراء التحريات عن الأنشطة الغير شرعية يعمل على التأكد من وجود أو عدم وجود احتيال.					
15	تعمل عملية تجميع الأدلة واستنباط النتائج الظاهرية في الكشف عن وجود حالات لعمليات غسل الأموال.					
البعد الرابع: الركائز البيئية						
16	إن تطبيق المحاسبة الجنائية في المصارف الإسلامية يساهم إيجاباً في تقوية المركز المالي للبنك.					
17	يلتزم المصرف بسياسات المصارف والقوانين التي تنظمها.					
18	تعمل البيئة التشريعية السائدة في الأردن على زيادة وتعزيز أهمية المحاسبة الجنائية.					
19	تتوفر لدى إدارة المصرف قابلية التكيف في التعامل مع المحاسب الجنائي.					
20	يوجد قابلية لدى إدارة المصارف الشراكة والتعاون مع المحاسبين الجنائيين.					

الجزء الثالث: الأسئلة المتعلقة بقياس المتغير التابع في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
21	يستخدم المصرف مجموعة من الأنظمة والأساليب والأدوات الرقابية للحد من عمليات غسل الأموال.					
22	تسعى إدارة المصرف جاهدةً على تحسين عمليات البحث والتطوير بشأن مكافحة غسل الأموال.					
23	تحافظ إدارة المصرف على ممارسة الإجراءات الدولية المتعلقة بعمليات مكافحة غسل الأموال لحمايتها من الانهيار والمداخلات القانونية.					
24	تسعى إدارة المصرف جاهدةً على الحد من عمليات غسل الأموال من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.					
25	يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم المؤسسات التي تستخدم في تنفيذ عمليات غسل الأموال وأهم المنافذ لنقل الأموال غير المشروعة.					
26	يساهم التعاون الدائم والمستمر مع البنك المركزي يساعد في الحد من انتشار ظاهرة عمليات غسل الأموال .					
27	تتبع إدارة المصرف السرية التامة في التعامل مع بيانات العملاء مما يسهم في التقليل من عمليات غسل الأموال.					
28	ينظر الموظف المعني لوسائل تكرار عمليات التحويل المالي أو دفع مبالغ متكررة أو مجزأة وسحبها في وقت قصير سبيلاً للكشف عن ظاهرة غسل الأموال.					
29	تعمل إدارة المصرف على الإستعانة بشبكات معلوماتية متطورة للحد من عمليات غسل الأموال.					
30	يقوم موظفي المصرف بالإبلاغ عن الحالات المشتبهة بعمليات غسل الأموال لدائرة الامتثال.					

الملحق رقم (2)

قائمة بأسماء السادة محكمي أداة الدراسة

اسم الدكتور	الرتبة العلمية	مكان العمل / الجامعة	التخصص
د. محمد العيسى	أستاذ مشارك	كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية جامعة البلقاء التطبيقية	محاسبة
د. أحمد دحيات	أستاذ مشارك	كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية جامعة البلقاء التطبيقية	محاسبة
د. محمد حميدات	أستاذ مشارك	كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية جامعة البلقاء التطبيقية	محاسبة
د. طارق حماد المبيضين	أستاذ مشارك	جامعة الزرقاء	محاسبة